

الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية *

د. إيان دوغلاس

بالتعاون مع هناء البياتي و عبدالاله البياتي**

لقد ارتكبت الولايات المتحدة في العراق ودعّمت جريمة التطهير العرقي ضد الشعب العراقي. إن الكارثة الإنسانية في العراق ليست عملاً غير متعمد علي الإطلاق، إنها عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة. إن الإحتلال الأمريكي غير المشروع للعراق في العام 2003 هو تكثيف وترويج للسياسة الأميركية الثابتة في العراق، والتي امتدت طوال 17 عاماً من تدمير لكيان العراق كشعب ودولة. وبناتها لهذه السياسة فإن الولايات المتحدة قد قادت الشعب الأمريكي الي إنتحار أخلاقي.

إن إعلان الولايات المتحدة الأميركية حربها العالمية المستمرة قد فتح الباب لعصر يتجه نحو الهيمنة الشاملة أو التدمير الكلي. على الرغم من أن العراقيين هم من يتحمل عبء ذلك إلا أنه في واقع الأمر هجوم على البشرية بأسرها. إن الشعب العراقي يقاوم هذا الدمار بكل الوسائل المتاحة بما فيها المقاومة المسلحة وبما يتوافق مع حقه المشروع. ودفاعاً عن القانون الدولي فإن المدافعين عن حقوق الإنسان، المحامين، القانونيين والمنظمات القانونية يجب أن يعملوا علي محاكمة الولايات المتحدة الأميركية وقادتها وحلفائها بتهمة ارتكاب أعمال التطهير العرقي في العراق. دفاعاً عن الحضارة الإنسانية يجب علي شعوب العالم كله أن تنهض دعماً لنضال الشعب العراقي

هل يعتقد أحد أن هناك طريقة أخرى لسرقة أي بلد؟
إدواردو جاليانو

* ترجمة عابدة سيف الدولة ومراجعة عبد الإله البياتي

درّس إيان دوغلاس السياسة في القاهرة ونابلس- فلسطين، ويعمل الآن على محاكمة الولايات المتحدة وحلفائها بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أمام محكمة إختصاص جنائي عالمي (www.USgenocide.org)

عبدالاله البياتي كاتب ومحلل سياسي عراقي في فرنسا

هناء البياتي منسقة المبادرة العراقية الدولية للاجئين العراقيين(www.3iii.org)

كُتبت هذه المذكرة ما بين شهري أبريل ويوليو من عام 2007

1- ملخص

- الولايات المتحدة الأمريكية اقترفت ودعمت جريمة الإبادة الجماعية في العراق.
- تعتمد المسؤولية في جرائم الإبادة الجماعية على قصد محدد ونتائج فعلية أو محتملة للأفعال. لقد كان غزو العراق في عام 2003 هو نقطة القمة والتكثيف في سياسة الولايات المتحدة الثابتة والممتدة عبر 17 عاما في تدمير العراق كدولة وكيان وطني.
- لقد سعت الولايات المتحدة ونجحت في تدمير دولة العراق لكنها فشلت ولن تتجح في محاولاتها تدمير الشعب العراقي.
- للشعب العراقي الحق القانوني في مقاومة الاحتلال والاستعمار والإبادة الجماعية بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك المقاومة المسلحة.
- المقاومة الوطنية الشعبية في العراق تحارب ضد الإبادة الجماعية بشكل مباشر حيث فشل القانون الدولي كألية وقائية وحمايية.
- دفاعا عن الحضارة الإنسانية يجب على شعوب العالم أن تنهض دعما لنضال التحرر الوطني للشعب العراقي.
- دفاعا عن القانون الدولي يجب على القانونيين والمنظمات القانونية أن تعمل من أجل إدانة الولايات المتحدة وقادتها وحلفاءها بجريمة الإبادة الجماعية.
- يجب على العالم أن يدين كافة أشكال الحرب. فالحروب الدفاعية ما كانت لتصبح ضرورة في غياب الحروب العدوانية.

2- مقدمة

الغزو الأمريكي غير المشروع للعراق كان ولازال كارثة إنسانية. البعض يحاولون تفسير تلك المأساة على اعتبار أنها مجرد نتيجة ثانوية. وهم يبررون موقفهم بغياب القصد. بمراجعة مبادئ القانون الدولي ذات الصلة والسياسة الأمريكية تجاه العراق تستهدف هذه الورقة إثبات أن المأساة الإنسانية الحاصلة في العراق هي عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة وتشكل جريمة إبادة جماعية مع سبق الإصرار ضد الشعب العراقي. فالقصد الذي يرى البعض غيابه هو في واقع الأمر واضح وجلي.

بالتالي فإن هذه الورقة هي بمثابة نداء للقانونيين والمنظمات القانونية والأفراد من كل مشارب الحياة للعمل من أجل إنهاء جريمة الإبادة الجماعية في العراق. لقد تم عمل هذه الدراسة ليس فقط من أجل النتائج المروعة للغزو الأمريكي غير المشروع للعراق وإنما أيضا لكي تضع الأساس من أجل وقف المغامرات الاستعمارية و من اجل إثراء البحث السياسي بأدوات قادرة على إنقاذ حضارتنا.

3- تعريفات

يعتبر منع جريمة الإبادة الجماعية والوقاية منها قاعدة حاسمة في القانون الدولي. ولا يسمح هنا بالاستثناء: فعلى الدول، منفردة أو مجتمعة أن تمنع حدوث جرائم الإبادة الجماعية وأن تلاحق منفذيها والمتآمرين عليها والمتواطئين معها والمحرضين عليها. وحين تكون الجريمة مستمرة فإن واجب السلطات في تنفيذ القانون لا يقف تلك الجريمة يصبح أمراً ملحاً جداً. إن تنفيذ القانون يعني حماية الضحايا المحتملين وإيقاف المتهمين بارتكاب الجريمة.

إن عجز المجتمع الدولي عن منع الغزو الأمريكي غير المشروع والاحتلال التالي له للعراق وكذلك دعمه لعملية الإبادة الجماعية في العراق بقيادة الولايات المتحدة التي بدأت في عام 1990 يمثلان خيانة مروعة للشعب العراقي وإضرار بنا جميعاً.

الأسباب لذلك متعددة وتتضمن: 1- انعدام المساواة في هيكل موازين القوى في مجال السياسة العالمية والتمثل في كون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بضمن سيطرة القلة وخضوع الأغلبية 2- انعدام المساواة في هيكل موازين القوى في مجال الاقتصاد العالمي والذي يميز الرأسمالية على المستوى العالمي والذي يؤدي إلى ترويع الدول التابعة وبحول دون تعبيرها عن الاعتراض على الجرائم الإمبريالية 3- الانصياع العام في حقوق الإنسان لمفاهيم "السلام والأمن" (أي فرض الاستسلام وحصانة الخروقات) والتمثل في الحفاظ على منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حبسة انعدام الصلاحيات والتواطؤ والتبرير و4- نجاح الأيديولوجية الصهيونية في أن تجعل مفهوم الإبادة الجماعية مرادفاً للهولوكوست ومن ثم أصبحت هي وحدها صاحبة الحق في استخدام المصطلحين وأصبح الهولوكوست هو النموذج الذي يجب أن تقارن به كل جريمة إبادة جماعية أخرى.

إن ستار الصمت الذي يحيط بهذه الجريمة الدولية المريعة يساهم في موت مئات العراقيين في كل يوم. إذا لم يكن هناك من سبيل لمنع جرائم الإبادة الجماعية فإن منظمة الأمم المتحدة ومبادئها العليا تصبح بلا فائدة ولا دور. وفي الواقع ففي الوقت الحالي لا يوجد ما يمنع جرائم بهذه البشاعة أو أشنع منها من الحدوث في المستقبل.

أ- ما هي جريمة الإبادة الجماعية؟

من بين مصطلحات القاموس ان الإبادة الجماعية هي المصطلح الصحيح لوصف ما يحدث في العراق. إن الخلاف الدائر حول الكلمة يعكس ما تحمله من معنى. فالبعض يحذر من استخدام المصطلح كي لا "يفقد قيمته". إن ذلك يعكس عدم فهم لما تعنيه "الإبادة الجماعية". والبعض الآخر يخشى أن يؤدي الاستخدام المسرف للكلمة إلى التقليل من أهمية الاحتجاجات المناهضة للحرب. ولكن في واقع الأمر إن استخدام أي مصطلح آخر لتسمية أفعال الولايات المتحدة في العراق هو أمر يفتقد إلى النزاهة.

بمزيد من التدقيق سوف نجد ان كلمة الإبادة الجماعية لها مسارين: معناها العام أو الشائع ومضمونها القانوني. في المفهوم الشائع يستخدم مصطلح الإبادة الجماعية لوصف الإبادة التامة لشعب ما ومن هنا يأتي التردد في استخدام المصطلح. وبالقراءة السريعة سوف نجد أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 96 لعام 1946 الذي يقر بوضع مسودة لاتفاقية لمنع جرائم الإبادة الجماعية يعكس نفس الفهم: "الإبادة الجماعية هي الحرمان من حق الوجود لجماعة من البشر، على حين أن القتل هو الحرمان من الحق في الحياة لأفراد."¹ لكن هذا التعريف يستحق إعادة القراءة، حيث أن جريمة الإبادة الجماعية لا تعني "واقع" الإبادة وإنما الحرمان من "الحق" في الوجود لجماعة من البشر. من المهم توضيح هذا الفارق الهام.

المادة الثانية من اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية الصادرة في عام 1948 – والتي تمثل المرجعية القانونية الحالية² – توضح هذه النقطة من خلال التركيز على مفهوم القصد حيث تصيف عبارة "كلياً أو جزئياً" ومن ثم تسند أركان جريمة الإبادة الجماعية ليس إلى الأرقام التي تمت إبادتها وإنما إلى جور المنطق الذي يستهدف تبعات واسعة الدمار. إن هذا التخصيص هو ما يضمن أن تكون اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية بمثابة آلية وقائية وليس مجرد آلية لرد الفعل. وهو ما يعني أيضاً أن الذنب هو امر أخلاقي.

يعود أصل المصطلح – الذي ابتكره رافائيل ليمكين في فترة ما بين الحربين وهو باحث قانوني بولندي – إلى الجهود الرامية إلى تجريم "البربرية" و"التخريب المتعمد" في القانون الدولي. إن قصد التدمير هو الأساس في جريمة الإبادة الجماعية والتمثلة في أفعال محددة تؤدي – أو قد تؤدي – إلى الإبادة الجماعية.

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 96 الصادر في 11 ديسمبر 1946 <http://un.org/documents/ga/res/1/ares1.htm>

² Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, 9 December 1948, 78 U.N.T.S. 277, 280. http://unhchr.ch/html/menu3/b/p_genoci.htm

تنص المادة الثانية من اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية على ما يلي:

في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

- (أ) قتل أعضاء من الجماعة،
- (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة،
- (ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً،
- (د) فرض تدابير تستهدف الحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة،
- (هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

المادة 3 تنص على المعاقبة على الأفعال التالية:

- (أ) الإبادة الجماعية،
- (ب) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية،
- (ج) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية،
- (د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية،
- (هـ) التواطؤ في الإبادة الجماعية.

المادة 2 تثير عدداً من الأسئلة: 1- ما معنى "جزئياً"؟ 2- ما الذي تتضمنه كل من المجموعات المذكورة؟ 3- ما المقصود بجماعة "بصفتها هذه"؟ 4- ما الذي يمكن اعتباره "أذى جسدي أو روحي خطير"؟ 5- ما هو الإطار الزمني اللازم لتحديد "التدمير المادي"؟ 6- ما الذي يمكن اعتباره "تدميراً"؟ و 7- ما هو "القصد"؟

وحيث أن السؤال الأخير هو أكثر الأسئلة أهمية فسوف أتناوله منفرداً فيما بعد.

فيما يتعلق السؤال الأول، ورغم أن الاتفاقية تنص بوضوح على كلمة "جزئياً" وهو ما يمكن منطقياً فهمه على أنه قد يعني شخصاً واحداً (وهو في واقع الأمر المفهوم فيما يتعلق بعناصر الجريمة المعتمدة من الدول المصدقة على المحكمة الجنائية الدولية، حيث تنص المواد 6 أ- هـ ذات الصلة بالأفعال الواردة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية أن تلك الأفعال قد ترتكب بواسطة "شخص أو أكثر³)، إلا أن العرف التشريعي يرى أنه من الضروري توضيح أن "جزئياً" تعني "جزءاً جوهرياً"، مثلما هو وارد، على سبيل المثال في قانون الولايات المتحدة الأمريكية.

وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية في العراق، فإنه يصبح من المناسب استخدام تعريفات قانون الولايات المتحدة لجريمة الإبادة الجماعية. فتحت البند 18، الفقرة 1093 من قانون الولايات المتحدة، التي تتناول تعريفات الإبادة الجماعية، يقول النص: "إن مصطلح "جزءاً جوهرياً" تعني جزءاً من الجماعة على درجة من الدلالة العددية بحيث أن تدمير أو فقدان ذلك الجزء يؤدي إلى تدمير الجماعة ككيان حيوي في داخل الأمة التي تمثل تلك الجماعة جزءاً منها⁴". هذا التعريف حمال أوجه، لكنه يتضمن عنصراً قد يكون هاماً في الادعاء بارتكاب الولايات المتحدة لجريمة الإبادة الجماعية في العراق: هذا العنصر هو مصطلح: "كيان حيوي".

إن مصطلح "كيان حيوي" يوسع من تعريف ما يقتصر في كثير من الحالات على التدمير مثل: أن ذلك الجزء الجوهري يجب أن يكون كبيراً بالدرجة التي تؤدي إلى تدمير الجماعة ككل. إن مصطلح الكيان الحيوي لا يشترط بالضرورة التدمير - ومن المؤكد أنه لا يتضمن بالضرورة التدمير المادي. إنه يعني ببساطة أن الجماعة تتوقف عن إمكانية الأداء بحيوية في حال أن "جزءاً جوهرياً" منها تم تدميره أو "فقد".

فيما يتعلق بالجماعات المنصوص عليها، ينص قانون الولايات المتحدة على أن:

(2) مصطلح "الجماعة الإثنية" يعني مجموعة من الأفراد هويتهم في ذاتها مميزة فيما يخص التقاليد الثقافية المشتركة أو التراث المشترك.

(5) مصطلح "جماعة وطنية" يعني مجموعة من الأفراد هويتهم في ذاتها مميزة فيما يخص الجنسية أو الأصول الوطنية.

³ Elements of Crimes, 3-10 September 2002, http://amicc.org/docs/Elements_of_Crimes_120704EN.pdf

⁴ <http://uscode.house.gov/download/pls/18C50A.txt>

مصطلح "جماعة دينية" يعني مجموعة من الأفراد هويتهم في ذاتها مميزة فيما يخص العقيدة أو الإيمان أو التعاليم أو الممارسات أو الطقوس الدينية المشتركة.

إن النص على كلمة " في ذاتها" في اتفاقية منع الإبادة الجماعية هو عنصر له خصوصية قصدية: إن أي من الأفعال المنصوص عليها قد تم اقترافه ضد أفراد بصفتهم جزء من جماعة مفهوم أنها جماعة في ذاتها. من هنا يجب على المرء ان يقدم قدر ما من الدليل على أن: (1) المجموعة قد استهدفت في ذاتها (مما يمكن إثباته على أساس من نمط الأفعال المتراكمة وليس بالضرورة على أساس من هدف معلن أو قصد معلن)؛ (2) إن استهداف المجموعة يمكن أن يفهم في سياق "قصد محدد" لاقتراف الإبادة الجماعية إما لتلك المجموعة في ذاتها أو، بالتالي، للأمة "التي تمثل تلك الجماعة جزءاً منها".

ما تسعى هذه الورقة إلى إثباته بشكل عام هو أن العراق يشهد عملية معقدة من الإبادة الجماعية تتضمن استهداف عديد من الجماعات المحددة من أجل تدمير "جزء جوهري" من شعب العراق، يكون ذي "دلالة عددية" بحيث تتوقف دولة وشعب العراق عن الوجود "ككيان حيوي".

بالالتزام الحازم بالتعريف الوارد في قانون الولايات المتحدة للجماعة الإثنية فإن الشعب العراقي ككل يستوفي شروط ذلك التعريف (دون استثناء فئة الجماعة الوطنية) وفي وسط ذلك الشعب، يمكننا القول، ينطبق الشيء نفسه على الطبقة الوسطى العراقية والطبقة الفلاحية العراقية الفقيرة. أما أعضاء حزب البعث العراقي، فرغم كونهم جماعة سياسية، إلا أنه ينطبق عليهم تعريف "الجماعة الوطنية". كذلك، ومن الواضح أن العرب السنة، كجماعة دينية، كانوا ولا زالوا إلى الآن المستهدف الرئيسي من قبل الاحتلال الأمريكي.

أخيراً، فيما يتعلق ما يعتبر "أذى جسدي أو نفسي شديد"⁵ وما يخص الإطار الزمني الذي يمكن تحديده "للدمار المادي" وطبيعة ما يمكن اعتباره "تدمير"، فإن التشريع الدولي وصيغ دمج اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية في التشريعات الوطنية للدول يختلف (من بلد لآخر). في بعض الأحوال يتم النص على بعض الجوانب المحددة التي يمكن اعتبارها أذى جسدي أو عقلي شديد، على حين لا نجد سوى القليل من التشريعات التي تحدد الإطار الزمني الذي يجب أن يحدث فيه التدمير.

كذلك الحال مع التدمير ذاته، فالأمر في كل حالة موضوع للجدال. لكن، مرة أخرى، حيث أن اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية مصاغة بحيث تكون أيضاً بمثابة أداة وقائية، فإنه لا يشترط أن يكون التدمير في حد ذاته قد حدث أو بدأ.

المادة (3) – بالإضافة إلى التركيز على القصد – تؤكد أن الاتفاقية ليست مجرد أداة لرد الفعل، يقتصر تطبيقها على ما بعد حدوث إبادة جماعية ما، وإنما يمكن تطبيقها قبل أن يتم تسجيل حالة وفاة واحدة؛ وعلى وجه الخصوص الفقرة (ب) حيث تنص على "التأمر على اقتراف" واضحة في تجريمها الشديد للقصد نفسه أكثر منها تنفيذ ذلك القصد.

كذلك، فإن الإشارة إلى جريمة "التواطؤ مع الإبادة الجماعية" يؤكد أن نطاق الاتفاقية يمكن أن يكون شديد الاتساع – وفي حالة العراق، قد يتسع ذلك أيضاً لتجريم صمت المجتمع الدولي ورؤساء الدول المسؤولين تجاه أفعال الولايات المتحدة التي تمثل على الأقل – وكما هو محدد في عناصر الجريمة في المحكمة الجنائية الدولية – جرائم ضد الإنسانية من قتل وإبادة واعتقال وتعذيب واغتصاب وعنف جنسي وملاحقات واختفاء قسري وأفعال أخرى؛ كما تمثل أيضاً جرائم حرب من قتل عمدي، وتعذيب ومعاملة لا إنسانية، والتسبب عن عمد في معاناة شديدة، وتدمير والاستيلاء على الملكية، والحرمان من المحاكمة العادلة، والاحتجاز على غير سند من القانون، والهجوم على المدنيين، والهجوم على مواقع مدنية، والإفراط في حوادث القتل أو الإصابة أو الضرر، والهجوم على أماكن غير محمية عسكرياً، وقتل أو إصابة أشخاص من غير المحاربين، والهجوم على أماكن ممنوع مهاجمتها عسكرياً، وتدمير أو الاستيلاء على ملكية العدو، وحرمان مواطني القوة المعادية من الحقوق أو الأفعال، والسلب، واستخدام الغازات والسوائل والمواد أو الأدوات الممنوعة، وانتهاك الكرامة الشخصية والعنف الجنسي، والتجويع كواحد من أساليب الحرب، والقتل، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأخذ الرهائن والحكم بالسجن أو الإعدام دون الإجراءات اللازمة لذلك، وتهجير المدنيين والقتل أو الإصابة غدراً والتي تشكل كلها نمطاً يمكن أن يرتقي إلى جريمة الإبادة الجماعية.

تحفظات الولايات المتحدة ضد مفهوم التطهير العرقي تضع شرطاً مفاده أن " لفظه 'ضرب عقلي' المذكورة بالمادة 2-ب تعني ضرراً مستديماً للقوي العقلية للفرد ناتج عن العقارات التعذيب أو أي أساليب مشابهة"

أنظر <http://unhcr.ch/html/menu3/b/treaty1gen.htm>

هذه التحفظات تبقى محل جدل وقد تكون غير ذات صلة أمام محكمة إختصاص دولي. حيث تركز المحكمة علي ما يمكن إعتبار حدوثه جريمة في الدولة التي تقع بها

هكذا يمكننا أن نخلص من المواد (2) و(3) من اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية أن: (1) لا يوجد حد أدنى للإبادة الجماعية في حد ذاتها؛ بل أنها تحدد على أساس من تحديد التدني الأخلاقي المتضمن في أفعال محددة تتم بقصد تحقيق التدمير أو تحويل مجموعة، كلياً أو جزئياً أو قطاع جوهر من المجموعة إلى كيان "غير حيوي" (2) إن الإبادة الجماعية تتعلق بالقصد في تهديد وجود جماعة محددة، حتى لو لم يتحقق تدمير تلك الجماعة (3) إن الإبادة الجماعية تتعلق كذلك بقصد القضاء على التطور البيولوجي الإيجابي لجماعة ما، سواء عن طريق الأذى النفسي أو الجسدي أو عن طريق التدخل لمنع الانتشار أو لتعطيل النمو الاجتماعي؛ (4) أن القصد لوحده ممكن الرجوع إليه في إطار القانون الدولي، و(5) إن التواطؤ مع التبعات التي تستوفي شروط الإبادة الجماعية ممكن الرجوع إليه في القانون الدولي.

طالما تمكنا من استيعاب تعقيد ومرونة المواد العملية لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية يصبح من الأسهل أن نفهم رأي ليمكين في تعليقه عن إدراج مفهومه في القانون الدولي:

بشكل عام لا تعني الإبادة الجماعية بالضرورة التدمير الفوري لأمة ما، إلا في حالة تنفيذ ذلك عن طريق القتل الجماعي لجميع أفراد تلك الأمة. إنما المقصود هو خطة منظمة من أفعال مختلفة تستهدف تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعات وطنية بهدف القضاء على الجماعات ذاتها. إن أهداف تلك الخطة عادة ما تتضمن تحطيم المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافة واللغة والمشاعر الوطنية والدين والوجود الاقتصادي للجماعات الوطنية وتحطيم أمنهم الشخصي وحريةهم وصحتهم وكرامتهم وحتى حياة هؤلاء الأفراد المنتمين إلى تلك الجماعات.⁶

إن تعريف ليمكين للإبادة الجماعية هو حرفياً ما يحدث في العراق منذ عام 1990. إن إمكانية قراءة تعريف ليمكين في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية يشير بدون شك إلى كون الاتفاقية أداة قد أهملت قيمتها، يمكن استخدامها للضغط من أجل إنهاء العدوان الأمريكي على العراق، كما يمكنها أن تكون الأساس لإقامة الدعوى التعويضية. لب الأمر، ببساطة، هو بذل الجهد من أجل توفير الأدلة فيما يخص القصد المحدد وتقديم حجج قوية فيما يخص الأفعال المستوفية لشروط الإبادة الجماعية وكذلك تحديد الجماعات "في ذاتها" المستهدفة بذلك.

مرة أخرى، إن الدول مطالبة، منفردة أو مجتمعة، بالالتزام بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وملاحقة مرتكبيها والمتآمرين على القيام بها والمتواطئين معها والمحرضين عليها. فبعد أربع سنوات من المجازر الأمريكية و13 سنة سابقة عليها من العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة، أصبح في متناول حركة مناهضة الحرب وبالتعاون مع القانونيين والجمعيات القانونية، المادة والخبرة والمهارات التنظيمية التي تضمن تنفيذ هذا الالتزام.

ب- ما هو القصد ؟

إن إقامة الدعوى في إطار معطيات اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية تستدعي تبيان عنصر "القصد المحدد" أو الغائي، وهو ما يشار إليه أيضاً بـ *mens rea* (أي العقل المذنب، الغرض المذنب أو الجائر، أو القصد الجنائي). إن القصد المحدد يستدل عليه في العادة، وإن لم يكن دائماً، من إدراك أن الفعل الذي تم القيام به سوف يؤدي إلى التدمير أو إلى تحويل جماعة بعينها، كلياً أو جزئياً أو قسم جوهرى منها، إلى جماعة غير قابلة للحياة، وأنه بذلك يمثل فعلاً غير قانوني، وأن نتائجه مستهدفة مسبقاً. قد يكون من العدل أن يكون من الصعوبة بمكان إثبات واحدة من أخطر الجرائم الدولية كالإبادة الجماعية، لكن الأمر في حال العراق ليس مستحيل التحقيق.

يتضمن القانون الجنائي تقليدياً خمس مستويات من القصد، يميز فيما بينها على أساس من الدرجات المختلفة للعلم والارادة الجنائية. (1) *القصد الهادف*، حيث النتيجة غير القانونية متوقعة ومرغوب فيها ومخطط لها. في هذه الفئة لا يشترط بالضرورة تحقيق الفعل المحدد أو مجموع الأفعال التي تمثل الإبادة الجماعية، رغم أن حدوثها يضيف ويدعم وزن وجسامته الاتهام بارتكاب الجريمة؛ (2) *القصد غير المباشر*، حيث يمكن توقع التبعات كنتيجة مؤكدة لفعل ما أو مجموعة من الأفعال؛ (3) *القصد مع سابق المعرفة*، حيث يكون المتهم على علم أو يجب منطقياً أن يكون على علم بالنتائج المؤكدة لفعل ما أو مجموعة من الأفعال؛ (4) *التهور*، حيث النتائج متوقعة ورغم ذلك يتم إثبات الفعل أو مجموع الأفعال؛ و(5) *الإهمال*، حيث تستند المسؤولية القانونية على قناعة ثابتة بأنه كان من الضروري التنبؤ بالنتائج لكن المتهم لم يتنبأ بها.

"القصد المحدد" يتضمن كل من القصد الهادف وغير المباشر والقصد مع سابق المعرفة. أما التهور والإهمال فيعتبران ضمن "القصد العام".

⁶ Raphael Lemkin, "Genocide," in A L Hinton (ed), *Genocide: An Anthropological Reader* (Oxford: Blackwell Press, 2002), p. 27.

بمعنى ما، فإن إثبات فعل ما عن علم في إطار قصد محدد، وهو المرادف للإهمال في القصد العام، هو في نفس اطار القصد المحدد حيث القصد غير المباشر والقصد الهادف يمكن أن يمثل درجة من هذا القصد المحدد اللازم لضمان الإدانة في إطار معطيات اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية. من ناحية أخرى، يمكن اعتبار التهور استخفاف جسيم بالحياة الإنسانية ومن ثم فهو يمثل "العنصر العقلي الضروري" المطلوب لرفع الدعوى في إطار الاتفاقية. لكن الإهمال لا يستوفي معايير القصد المحدد.

بشكل أكثر تبسيطاً، فإن الاحتجاج بأن احتلال العراق لم يكن أكثر من خطأ تلو الآخر يتناقض مع عناصر جريمة الإبادة الجماعية، مما قد يفسر انتشاره الحالي في الخطاب السائد. من ناحية أخرى، إذا أمكن إثبات أن تبعات أفعال الولايات المتحدة في العراق كانت مؤكدة، أو حتى أن إدارة الولايات المتحدة كان بإمكانها أن تتوقع تلك النتائج، فإن ذلك يؤكد القصد المحدد ومن ثم يبرهن على الإدانة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

لا شك أنه إذا أمكن إثبات وجود رغبة قوية – حتى وإن لم يعلن عنها – في إحداث النتائج التي تمثل الإبادة الجماعية، عندئذ لا يمكن التنصل من المسؤولية عن جريمة الإبادة الجماعية.

هناك ثلاث فئات أساسية يتم بناء عليها تحديد القصد في فلسفة التشريع: (1) *المعيار الموضوعي*: حيث تحدد المسؤولية الجنائية استناداً إلى أن أي شخص عاقل كان سيمتلك العنصر العقلي اللازم في نفس الظروف. هنا يتم تحديد الفرق ما بين "حتمي، ومرجح، وجائز، وغير مرجح" في علاقته بالنتائج المتوقعة للأفعال نسبة إلى الظروف الخاصة بكل حالة؛ (2) *المعيار الذاتي*، حيث يجب أن تقتنع المحكمة بأن المتهم كان يمتلك العنصر العقلي اللازم، أو أن تقتنع بوجود قصد مباشر، أو أن الفعل قد تم مع معرفة تبعاته أو أن الفعل قد أوتي بتهور واستهتار؛ (3) *مزيج* من المعايير الموضوعية والذاتية. إن جوهر عملية إصدار حكم قضائي هو تحديد العلاقة ما بين توقع *العواقب* (العلم) *والرغبة* في حدوث التبعات المحددة.

في زمن الحرب، قد يبدو "القصد في التدمير" غير قابل للتمييز عن الحرب ذاتها. لكن ذلك ليس هو الحال. ففي حين أن الحرب قد تسمح في بعض الأحوال المحدودة بما يسمى "القتل القانوني"⁷، إلا أنها في جميع أحوالها محكومة بالقانون الإنساني الدولي. غير صحيح أن كل شيء مسموح به فيما يسمى "بالحرب القانونية" وفي حالة العراق كان، ويبقى، كل استخدام للقوة من قبل الولايات المتحدة غير شرعي من منظور القانون الدولي⁸؛ لكن السؤال هنا هو: تحت أي ظرف يعتبر استخدام القوة "القصد في التدمير" كما هو معرف في اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية؟

بشكل عام هناك طرفين: (1) حين يكون استخدام القوة المفرط وبدون تمييز (الأمر الذي يستند تقديره إلى تقدير مستوى القوة اللازم استخدامها لتحقيق هدف عسكري والدرجة التي تم بها مراعاة التمييز الضروري بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية؛ (2) حين يؤدي نمط النتائج المترتبة على ذلك إلى تدمير – أو يتوقع أن تؤدي إلى تدمير – الجماعة المحددة إما كلياً أو قطاعاً جوهرياً منها.

فيما يتعلق بالاستخدام المفرط وبدون تمييز للقوة نجد الأمثلة في التدمير الشديد والمخيف الذي أصاب، من بين مدن أخرى، الفلوجة وتلعفر والقائم وحديثة والرمادي. في الفلوجة تم تدمير 75% من المدينة. يقول النقيب أول بن كلاي الذي شارك في تدمير الرمادي: "لقد اعتدنا تدمير الجدران والأبواب والنوافذ، لكن تدمير أبنية مدينية على ارتفاع ثمان طوابق كان أمراً جديداً بالنسبة لنا"⁹ فإذا أضفنا الاستخدام غير القانوني للفسفور الأبيض والنابالم المرادف لـ MK-77 في الفلوجة وتلعفر، فإن تلك الخروق القانونية الإرادية تكشف القصد الجنائي وراء الرغبة في التدمير¹⁰.

من ناحية أخرى فإن فكرة "الصدمة والرعب" – حيث سقطت 800 قذيفة فوق بغداد في الثماني وأربعين ساعة الأولى من حملة القصف التي استمرت لثلاثمائة ساعة – تعلن بشكل واضح عن القصد في استخدام مفرط للقوة، يستهدف قتل العراقيين

⁷ القانون الدولي الإنساني يحدد ما يمكن القبول به في أوقات الحروب. ولكن الغالبية العظمى من القانونيين الدوليين تجعل من الحق في الحياة قيمة عظيمة. وتجرم بذلك الحرب تحت أي ظرف. وفي الوسط القانوني الأنجلو أميركي هناك شقاق. فالبعض يؤيد وجهة النظر هذه بينما الغالبية تجادل في أن القتل هو عمل مسموح به تحت ظروف مشددة. هناك القليل من فلسفة التشريع.

من الواضح أن الحكومة العراقية الحالية ليست كيان ذو سيادة أو إستقلال بحيث يمكنها بشكل ذو مصداقية أن تطلب بقاء القوات الأميركية في العراق. بالعكس، فهذا هو إمتداد لإحتلال غير مشروع نشأ عن حرب عدوانية غير مشروعة أيضاً. وفي هذا السياق يكون قرار مجلس الأمن رقم 1546، والذي هو الأساس الذي تستمد منه القوات متعددة الجنسيات مشروعية وجودها هو بمثابة قانون دولي تم تفصيله ليناسب الحال، وبخاصة المسودات المتعلقة بمسؤوليات الدولة والتي تمنع الدولة من التعرف بشكل قانوني على العواقب الوخيمة للتلاعب بالقوانين الدولية.

⁹ Arab Commission for Human Rights, et al., "War and Occupation in Iraq,"

<http://globalpolicy.org/security/issues/iraq/occupation/report/index.htm>

¹⁰ <http://brusselstribunal.org/WMD.htm>

كجماعة وطنية إضافة إلى التسبب في إحداث الصدمة والأذى النفسي الشديد. وعلى حد تعبير أحد الباحثين الاستراتيجيين في البنتاجون في حديثه لمحطة أخبار سي بي إس: "لن يبقى هناك مكان آمن في بغداد"¹¹. ذلك أيضا دليل دامغ على وجود القصد الجنائي لهذا القصد المحدد.

أما عن احترام والتزام التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ومع وجود دراسات موثوق بها تشير إلى موت حوالي مليون مدني عراقي منذ عام 2003 وحده، وهو الرقم الذي يرتفع بسرعة، فإنه يبدو من الواضح إن استخدام الولايات المتحدة للقوة كان مفرطا وبدون تمييز¹². من ناحية أخرى فإن استخدام اليورانيوم المخصب – حوالي ألفي طن منذ عام 2003 بما يساوي عشرة أضعاف ما تم استخدامه في حرب الخليج الأولى في عام 1991 – يوضح بشكل لا لبس فيه أن استخدام القوة كان مفرطا وبدون تمييز، حيث أن اليورانيوم المخصب، والذي ينتقل عبر الهواء والماء، يصل عمره النصفى إلى 4.7 بليون سنة ويتسبب في العقم والسرطان واللوكميميا والتشوهات الخلقية في حديثي الولادة، إضافة إلى إحداث ضرر دائم في التربة العراقية مما يحولها لتربة قاتلة وغير صالحة للاستخدام. الولايات المتحدة، إذن، لم تهجم العراقيين الأحياء وحسب، وإنما أيضا أجيال العراقيين التي لم تولد بعد.

يشير شونا لينون إلى نقطة هامة حين يقول: "إن الرغبة في إحداث النتيجة غير القانونية ليست عنصرا ضروريا في تحديد القصد، وإن التسبب في إحداث أمر ما لأنه وسيلة لتحقيق شيء آخر تماما يمكن أن يكون كافيا"¹³. إن ذلك يوضح المبدأ المذكور أعلاه والخاص باقتراح فعل ما عن علم مسبق، حيث يدعي مرتكبه أنه إما لم يكن يعلم أو لم يرغب في النتائج المترتبة عليه. في حالة اليورانيوم المخصب، فإنه ببساطة أمر غير مقنع أن لا يكون القادة الأمريكيين على علم بالتأثير المفرط والبدون تمييز لاستخدامه. إن ذلك في أفضل الأحوال يوضح احتقارا جسيما للحياة الإنسانية، وفي أسوأ الأحوال يمثل قصدا هادفا أو غير مباشر. هنا يمكننا أن نقدم حجة قوية فيما يخص القصد الهادف على أساس أن الكثير من الأهداف التي استهدفتها اليورانيوم المخصب الأمريكي لم تكن مركبات عسكرية أو إمدادات أسلحة ثقيلة وإنما أحياء مدنية في الموصل والبصرة والسماوة وبغداد ومدن وبلدات أخرى¹⁴.

من ناحية أخرى يمكن استنتاج القصد المحدد من تراكم "نمط الفعل الهادف". فإذا كان إجمالي ما حدث قد أدى إلى نتيجة التدمير الكلي أو تدمير قطاع جوهري من جماعة بعينها، وإذا كانت تلك النتائج معروفة مسبقا أو كانت قابلة للتنبؤ بها مقدما، أو كان قادة العمليات الحربية قد أخطروا بها وقرروا تجاهلها، فإن ذلك يعتبر بمثابة إبادة جماعية وقصد جنائي محدد. وكما يقول لينون: "إذا كان يمكن التنبؤ بالنتيجة، فإنه من المؤكد أخلاقيا أن ندعي بتوفر القصد".

إن المحاولات الجارية لفرص حل عسكري على العراق يجب أن ينظر لها في ذلك الإطار. أما نظام عقوبات الأمم المتحدة الذي استمر لثلاثة عشر عاما والذي فرضته الولايات المتحدة والذي أدى إلى "الزيادة المفرطة في عدد الموتى" والتي وصلت إلى مليون وخمسمائة ألف عراقي فهو مثال واضح على "أنماط معروفة النتائج" حيث توفر عنصر توقع الأمر قبل حدوثه ومع ذلك استمرت السياسة ذاتها، مما يشير على الأقل إلى وجود القصد غير المباشر (وهو كاف للإدانة بجريمة الإبادة الجماعية حيث أنه أحد أشكال القصد المحدد). لكن الأمر على الأرجح يتجاوز ذلك إلى القصد الهادف، نظرا للمناورات الأمريكية المستمرة في الأمم المتحدة من أجل الإبقاء على نظام العقوبات المدمر بشكل واضح.

بنص ما قاله هارلان اولمان، المهندس الرئيسي "لنظام" الصدمة والرعب: "هذه القدرة على فرض حالة من الصدمة والرعب العارمين بأن نكون قادرين على إيقاد وإطفاء مصابيح عدونا كما نشاء سوف ترسخ لديه المعرفة والفهم التامين بأنه لن يكون أمامه أي خيارات أخرى سوى الخضوع التام أو الفناء التام"

<http://alnet.net.org/story/15027/> and <http://commondreams.org/views03/0127-08.htm>

¹² <http://brusseltribunal.org/Lancet111006.htm> في تقرير المفوضية الفرعية للأمم المتحدة عن التطهير العرقي، أقر المفوضين بأنه "إن النسب المتقاربة للدمار الفعلي الحادث أو المراد إحداثه للجماعة بارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المواد II, III من إتفاقية حظر الإبادة الجماعية، تعد بمثابة دليل قوي لإثبات النية المبيتة اللازمة لتدمير الجماعة ككل أو كجزء".

راجع Paragraph 93, *Prosecutor v. Clement Kayishema & Obed Ruzindana*, Case No. ICTR-95-1-T (21 May 1999) ويدعم ذلك الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بخصوص مذابح الصرب باعتبار وفاة ثمانية آلاف شخص سببا كافيا لإقامة الدليل على حدوث إبادة جماعية.

¹³ Shauna Lennon, "Sanctions, Genocide and War Crimes," <http://hartford-hwp.com/archives/27c/437.html>

¹⁴ سعود العزاوي "التلوث باليورانيوم المشع المستنفذ في العراق"¹⁴

<http://brusseltribunal.org/DU-Azzawi.htm>.

وكما يذكر العزاوي صادقا " التلوث الحادث في البيئة المحيطة بواسطة اليورانيوم المستنفذ هو مصدر مستمر لتعرض المدنيين للإشعاع ويمكن إعتباره إعتداء مسلح على مدنيين في خضم صراع عسكري".

العقوبات أيضا توضح مبدأ التواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية. يعتقد لينون أنه:

حتى إذا لم تكن الأمم المتحدة تعلم علم اليقين الأخلاقي وقت أن فرضت تلك العقوبات أنها سوف تؤدي إلى تجويع المدنيين وموتهم، إلا أنها قطعاً علمت بذلك منذ أن كشفت تحرياتها هي ذاتها حجم الموت الذي تسببت فيه العقوبات بين المدنيين. متى بدأ ذلك بالضبط؟ هذا أمر قد يكون محل جدال. قد يرجع ذلك إلى سنة 1995. لكن كون نظام الحصار والعقوبات في حد ذاته يستهدف المدنيين لا بد وأنه كان أمراً معروفاً لمهندسيه منذ البداية ومن ثم فهو أمر محل المسؤولية القانونية طبقاً لبروتوكول جنيف.¹⁵

لقد كانت هذه الخلاصة بمثابة الأساس الذي استندت إليه عريضة فرانسيس بويل من أجل الوقاية من الإبادة الجماعية والتي قدمها إلى سكرتير عام الأمم المتحدة وهيئات أخرى ذات الصلة يوم 18 سبتمبر 1991. في هذه العريضة، وبعد قائمة بالمخاطر (الفقرات 5-18) التي تواجه مقدميها (أربعة مليون ونصف طفل عراقي)، يقول بويل:

"القصد المحدد" للمدعى عليه جورج بوش بأنه يقترف الإبادة الجماعية من قبل مقدمي العريضة هو وحده ما يتبقى إثباته بما لا يدع أي مجال للشك، لكي تثبت عليه المسؤولية الجنائية طبقاً لقانون الولايات المتحدة الأمريكية المحلي والقانون الجنائي الدولي. إن الإصدار العلني والتوزيع الواسع لتقرير هارفارد الصادر في 22 مايو 1991 يجعل من تلك المهمة أمراً ممكناً. إن أي موظف رسمي في إدارة بوش مسئول عن تطبيق سياسة العقوبات الاقتصادية على العراق وهو يملك المعرفة بنتائج تقرير هارفارد يستوفي معايير "القصد المحدد" واللازم لتحديد العنصر العقلي أو القصد الجنائي في جريمة الإبادة الجماعية الواردة في القانون الدولي والقانون الأمريكي من قبل مقدمي العريضة وهم الأربعة مليون ونصف طفل عراقي. إن مقدمي العريضة يؤكدون أن المدعى عليه جورج بوش يعلم تمام العلم بالإبادة الجماعية المترتبة على استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق ولذلك فهو يستوفي القصد الجنائي اللازم لاقتراح جريمة الإبادة الجماعية كما هي معرفة في اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية وفي قانون تنفيذ الإبادة الجماعية.¹⁶

كذلك فإن صدى خلاصة بويل يتردد في مقال كتبه الياس دافيدسون حيث يناقش العلاقة ما بين "العلم" والقصد في القانون الجنائي الدولي. يخلص دافيدسون إلى أن:

إن التزامن بين القدرة على توقع النتائج والقصد العام بإحداث المشقة، والملاحظات التفصيلية والدامغة المقدمة بشكل دوري والإهمال المستمر لمراقبة العواقب، كلها تشير بقوة إلى قصد جنائي محدد لإحداث الضرر الملاحظ في العراق.¹⁷

إذن فالقصد الجنائي يمكن إثباته أيضاً على أساس من معقولية المعرفة المسبقة للعواقب المترتبة على فعل ما أو نمط من الأفعال؛ وخاصة إذا تم التحقق من العواقب المدمرة في أثناء القيام بالفعل أو نمط الأفعال، وفشل الطرف المعني في الحؤول دون حدوث تلك العواقب أو استمرار في ارتكابها. في هذه الحالة لا تكون العواقب مؤكدة في ذاتها ولذا فهي فحسب (القصد غير المباشر)، ولا يكون الطرف مدركا لها وحسب (اذ يقوم بفعل ما وهو مدرك لنتائجه)، لكن الأمر لا يمكن أن يعتبر قصد متهور لأن العواقب مؤكدة وليست مجرد احتمال. إن مثل هذه الحالة لا يمكن إلا أن تعكس قصداً مباشراً أو أعلى مستويات القصد الجنائي.¹⁸

المهم أن المحكمة هي المنوطة بتقرير ما إذا كان نمط العواقب المعروفة والمهملة أو التي تم التعامل معها بطريقة غير كافية يرقى إلى القصد المحدد، وليس الأفراد الذين ارتكبوا تلك الأفعال. وكما صرح خبير القانون الدولي روجر أوكيفي، أن الهيئات

في أوائل عام 1991 أوفد السكرتير العام للأمم المتحدة إرسالية إلى العراق لتعمل على تقييم الاحتياجات الإنسانية للعراق. وقد قررت هذه الإرسالية¹⁵ أن "شعب العراق ربما يواجه كوارث وشيكة منها الأوبئة والمجاعات إذا لم يتم سد النقص في المواد الضرورية اللازمة للحياة على وجه السرعة". بدأ تطبيق عقوبات الأمم المتحدة على العراق في أغسطس من عام 1990 ولم <http://un.org/Depts/oip/background/reports/s22366.pdf> ينته حتى شهر مايو من عام 2003.

¹⁶ Francis Boyle, "On Behalf of Iraq's 4.5 Million Children: A Petition for Relief from Genocide," 23 November 2002, <http://counterpunch.org/boyle1123.html>

¹⁷ Elias Davidsson, "United States Foreseeability, Awareness and Knowledge of the Consequences of the Sanctions Against Iraq," <http://aldeilis.net/english/images/stories/economicsanctions/knowledge.pdf>

¹⁸ بالنظر إلى العقوبات المفروضة بواسطة الأمم المتحدة على العراق كحالة خاصة، يكون التساؤل هو إلى أي مدى قامت الاستثناءات الإنسانية من ناحية ومن ناحية أخرى ما يسمى بـ "برنامج النفط مقابل الغذاء" بالتخفيف من وطأة العزلة الدولية المفروضة على العراق؟ وهل الدرجة التي خففت بها هذه الأشياء من حدة هذه التأثيرات كانت كافية بشكل معقول في مواجهة العواقب المعلومة؟. تتناول أوراق أخرى في هذا الكتاب قضية العقوبات بالتفصيل. راجع الجزء المكتوب بواسطة هانز س فون سبونك و كريستيان شيرير.

مثل محكمة العدل الدولية "يمكن لها أن تقرر الإدانة طبقاً لتوازن الاحتمالات، وليس بالضرورة على أساس من انعدام أي شك".¹⁹

في كل الأحوال من غير المرجح أن يتم الإعلان عن النية المباشرة بشكل علني²⁰. في مقاله عن الإبادة الجماعية، الذي كتبه في سياق حرب فيتنام، يناقش سارتر مسألة القصد في غياب الإعلان المباشر. إن مقاله شديد الدلالة في سياق الاحتلال الحالي للعراق ومحاولات الولايات المتحدة أن تحطم مقاومة ذلك الاحتلال.

نظراً لمعرفته بأن هتلر كان استثناءاً للقاعدة حين تعلق الأمر بالصراحة، يكتب سارتر:

إن تصريحات رجال الدولة الأمريكيين ليسوا على نفس الدرجة من الصراحة مثل تصريحات هتلر في أيامه. لكن الصدق ليس أمراً لازماً؛ فالحقائق تتحدث عن نفسها.. فلا يمكن سوى أن يكون الأمر مع سبق الإصرار. في الماضي كان من الممكن أن ترتكب جرائم الإبادة الجماعية فجأة، في لحظة شغف، وفي وسط صراعات قبلية أو إقطاعية. أما الإبادة الجماعية للفدائيين فهي نتاج زماننا وتستدعي بالضرورة التنظيم والقواعد وبالتالي تستدعي أيضاً وجود متواطئين (عن بعد) و تحتاج إلى ميزانية مناسبة. مثل هذه الحروب تحتاج إلى التفكير المسبق والإعداد. هل يعني ذلك أن المسؤولين عنها مدركين تماماً لنواياهم؟ من الصعب تقرير ذلك: فلتقرير ذلك يصبح على المرء أن يبحث في النوايا الخبيثة الكامنة وراء الدوافع المترتبة.. (لكننا) لسنا مضطرين للقلق بشأن هذه المناورة النفسية. فالحقيقة موجودة في الميدان.. فالأمريكيون الشباب يعذبون دون الشعور بالاشمئزاز ويطلقون النار على النساء العزل من أجل المتعة واللعب: إنهم يركلون الفيتناميين الجرحى في خصيتهم؛ إنهم يبترون أذان الموتى لكي يحتفظوا بها كتذكارات... مهما كانت أكاذيب الحكومة وكلامها المطاطي العصبي إلا أن روح الإبادة الجماعية تحتل أذهان الجنود. تلك هي طريقتهم في تحمل حالة الإبادة الجماعية التي وضعتهم فيها حكومتهم²¹.

إن فهم سارتر لسبق الإصرار يعكس في عناصر الجريمة الواردة في وثيقة المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر مرجعية قانونية في تعريف الإبادة الجماعية²². هذه الوثيقة تتضمن صوراً إيضاحية لأنواع من السلوك تستوفي معايير الفقرات من (أ) إلى (هـ) المادة الثانية من من اتفاقية منع جرائم الإبادة. بالإضافة إلى القصد اضعف أيضاً "السياق" حيث ينص في جميع الأحوال على أن: "إن السلوك يقع في سياق نمط واضح من سلوك مشابه، يجري أو جرى ضد تلك الجماعة، قادر في حد ذاته على إحداث ذلك الدمار".

واقع الأمر، أن مراجعة السياق الاستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والسياسة العراقية على وجه الخصوص (انظر ما يلي)، يشير إلى أن غزو عام 2003 لم يكن سوى "مرحلة التنفيذ" أو "نهاية اللعبة" في استراتيجية عامة تستهدف تدمير دولة وشعب العراق بالاستناد إلى تدمير مع سبق الإصرار "لجزء جوهري" من السكان العراقيين، مما يؤدي إلى جعل الدولة والشعب كيانات غير قابلة للحياة.

كما يقول سارتر، فإن الحقائق تتكلم عن نفسها. وبكلمات جون بايس، الرئيس الحقوقي السابق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق: "لقد تم تفجير البلاد وتفنيتهما فيما يتعلق بهياكلها الاجتماعية ونسيجها الاجتماعي"²³.

4- فيما يتجاوز القانون

التعريفات القانونية بشكل عام تميل إلى تفضيل مقتضيات النظام. في النهاية هناك مستوى آخر – أخلاقي ومدني وسياسي – يجسد صوت المنطق والضمير. وعلى الرغم من أهمية أن تفهم حركة مناهضة الحرب الإطار القانوني لجريمة الإبادة الجماعية

¹⁹ في حالة رئيس وزراء رواندا الأسبق جين كامباندا وجدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن القصد يمكن أن يستدل عليه من الأفعال. بالرغم من أن كامباندا ادعى أنه لم يك له نية للقضاء على أي مجموعة عرقية كلياً أو جزئياً.

Prosecutor v. Jean Kambanda, Case No. ICTR 97-23-S (4 September 1998)

وقد حكم علي كامباندا بالسجن مدى الحياة.

²⁰ المقولة الشهيرة لمادلين اولبرايت عندما قالت أن موت 500,000 طفل عراقي ثمناً للعقوبات المفروضة على العراق كان يستأهل. تعتبر شيئاً استثنائياً²⁰ وكان يمكن أن يشكل أساساً للإلتماس يقدم لمحكمة العدل الدولية. وبالفعل فقد عرض القانوني الأشهر فرانسيس بويل على الحكومة العراقية القيام بذلك لكن الرئيس صدام حسين قرر أن لا يمضي في الأمر.

²¹ Jean-Paul Sartre, "On Genocide", <http://brusseltribunal.org/GenocideSartre.htm>

²² Elements of Crimes, 3-10 September 2002, http://amicc.org/docs/Elements_of_Crimes_120704EN.pdf

²³ <http://uruknet.info/?p=21095>

في حال قررت أن تستخدم ذلك المصطلح، إلا أنه من الضروري أيضا أن تكون على علم بالسياق الأوسع الذي تمارس فيه تلك الجريمة وتجلياتها المباشرة.

(أ) منطق الإبادة الجماعية في حروب الاستعمار الجديد

في مقاله "عن الإبادة الجماعية" يتجاوز جان بول سارتر التعريفات القانونية ليضع الإبادة الجماعية "كموضوع" في سياق التطور التاريخي. يقول سارتر، أنه لا يوجد مجتمع واحد لم يمارس الإبادة الجماعية، لكن شكل تلك الإبادة الجماعية يختلف نسبة لطبيعة الدولة ونظم الدولة التي ينبع منها وكذلك طبيعة الحرب التي تقترحها وتنتجها تلك الدول.

منذ القرن التاسع عشر، ومع تطور وتوسع الصناعة وكذلك التطور الديمقراطي للمجتمعات البرجوازية، اشتبكت الدول الغربية أحدها مع الآخر في استراتيجيات "الحرب الشاملة"، مما لم يستدع التطور الصناعي لألة الحرب وحسب، وإنما أيضا القضاء على التمييز ما بين السكان المدنيين والجيش، وامتداد المنافسة بين الدول إلى الاستيلاء على المستعمرات في كافة أنحاء العالم. إن منطق "التعبئة الشاملة" هو صورة لمنطق الحرب الشاملة، حيث يصبح الدفاع عن الأمة مرادفا للدفاع عن "أسلوب الحياة" الذي تعبر عنه وتجسده²⁴. أن القوانين الدولية – خاصة قوانين الحرب – ما هي إلا محاولة "فارغة" لإضفاء وجه إنساني على الحرب الشاملة.

لكن الحرب الشاملة ما بين الدول "المتقدمة" نادرا ما تتحول إلى حروب إبادة. فمن ناحية تجد الحروب الشاملة تعبيراً جيداً عن نفسها في المنافسة الصناعية ولا تتحول إلى حروب حقيقية إلا حين تصل القوى المتنافسة إلى مستوى من الندية يؤدي أجلاً إلى إعاقة دينامية المنافسة وإنتاج الثروة المستنديين على انعدام المساواة والاستغلال على التوالي. والأهم من ذلك أن المساواة العامة بين الدول المتقدمة تتجاوز الإبادة الجماعية المباشرة نظراً لإمكانيات الانتقام التي تحملها.

لكن منطقاً آخر يحكم الأمور في الصيرورة الإمبريالية. هنا لا توجد ندية بين القوى، وبالتالي فلا يوجد اعتبار عسكري يحول دون تحول الحروب الاستعمارية إلى حروب إبادة. من ناحية أخرى، فإن المشروع الاستعماري بطبيعته، على الأقل في بعض الأحوال وليس دائماً، كان يحمي سكان المستعمرات من الإبادة المباشرة. فالاستعمار هو نظام يؤدي إلى نهب الموارد الطبيعية وإعادة بيع السلع المصنعة لسكان المستعمرات بأسعار السوق العالمية. ولذلك فإن تدمير الشعوب المستعمرة يتناقض مع جوهر منطق ذلك التبادل الاستعماري.

المشكلة هي أنه ما من شعب، بشكل عام، يقبل أن يبقى عبداً للآخرين لفترات طويلة من الزمن. وبالتالي فقد كانت المجازر والتعذيب دائماً جزءاً أصيلاً من النظام الاستعماري لإبقاء المستعمرين، الأكثر عدداً، في خدمة المستوطنين الاستعماريين. في نفس الوقت يؤدي النظام الاستعماري إلى تحطيم الهياكل الاجتماعية السابقة عليه مما يؤدي إلى نوع مختلف من الإبادة الجماعية ويولد الضغوط داخل النظام الاستعماري التي تؤدي في النهاية إلى اندلاع حروب التحرر الوطني. وبحلول منتصف القرن العشرين انتزعت العديد من المستعمرات استقلالها بعد أن اكتسبت خبرتها من كونها جيوش احتياط للدول الاستعمارية وبعد أن اكتسبت الوعي بطبيعة النظام الاستعماري العالمي.

الاستعمار الجديد كان هو الرد من القوى الاستعمارية السابقة؛ من ناحية إخضاع الدول المستقلة حديثاً لنظام مؤسسي من التبادل غير المتكافئ ومن ناحية أخرى دعم وجودها في أطر سياسية تفتح الطريق أمام الاحتلال العسكري وعودة الاستعمار. لقد كانت الحرب الباردة أحد نماذج هذا النظام و"الحرب على الإرهاب" ما هي إلا النموذج التالي لها. بشكل عام، تختلف حروب الاستعمار الجديد لأن الأمر يتعلق في كل حالة بضرب المثل أمام الدول الناشئة الأخرى في مرحلة ما بعد الاستعمار. إن العلاقة الاستعمارية لم تنته وإنما يمكن، وسوف يعاد فرضها مرة أخرى حسب الحاجة.

وبشكل رئيسي فإن تطويع العلاقات الدولية المالية والاقتصادية والسياسية هو الذي يسمح بالاستعمار الجديد. ذلك كان هو دور نظام عقوبات الأمم المتحدة وبرنامج التفتيش على السلاح في العراق. فقط حين تأكدت الولايات المتحدة من أنه لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق أصبح من الممكن لها أن تشن حرباً كانت قد أعدت لها طويلاً؛ فقط حين تأكدت من ركوع العراق اقتصادياً واجتماعياً تمكنت من تنفيذ الغزو.

إن الحرب الأمريكية على العراق ليست بأي معنى تقليدي ممارسة للسياسة بوسائل أخرى، إنها ليست حتى حرباً تقليدية، إنما هي حرب من حروب الاستعمار الجديد: حرب تصفية وإبادة جماعية ونهب.

²⁴ تشير مايكل فوكولت الي نقطة مكملة في مقاله "حق الموت وقوة الحياة" المنشور بـ *The History of Sexuality, Volume 1* (London: Allen lane, 1979) ص 137: "لم تعد الحروب تشهر باسم الملك الذي لا بد أن يذاد عنه، بل أصبح يتم إشهارها بالإبادة عن أي أحد قباسم المقومات الأساسية للحياة تساق أمم كاملة للذبح. أصبحت المذابح الجماعية ضرورة حيوية. إذا كان التطهير العرقي بالفعل هو حلم القوي الحديثة فليس ذلك بسبب عودة مفهوم حق القتل القديم، بل لأن القوة تقع وتمارس في نفس مستوى الحياة، الكائنات، الأعراق والشعوب.

الحرب الاستعمارية الجديدة هي "حرب شاملة يشنها طرف حتى النهاية بدون ذرة من التبادلية". إن ذلك اللاتعادل – الممائل للقمع الاستعماري وإن بدرجة أكبر – هو ما يحمل بداخله منطق الإبادة الجماعية.

يكتب سارتر:

إن ندرة ونوع الأسلحة (على جانب الدول المعرضة للغزو) .. يحدد طبيعة المعركة: إرهاب وحرب عصابات وملاحقة العدو وأقصى تعبئة للجماعات المقاتلة التي يجب عليها أن تضرب على نحو غير متوقع وأن تختفي فوراً. إن ذلك أمر غير ممكن بدون مشاركة كافة السكان. .. إن جيوش الاستعمار الجديد تصبح قليلة الحيلة أمام مقاتلين مؤيدين من قبل جميع السكان. ويصبح أمامهم طريق واحد للهروب من الملاحقة التي تحطم معنوياتهم .. وهو القضاء على السكان المدنيين. وحيث أن وحدة الشعب هي التي تحتوي الجيش التقليدي، فإن الاستراتيجية الوحيدة المؤثرة للقضاء على الفدائيين هي تدمير ذلك الشعب، بمعنى آخر تدمير المدنيين، والنساء، والأطفال... إن شعباً مصمماً وموحداً بقوة جيشه القوي والواعي سياسياً لن يترك نفسه نهياً للخوف إثر مجزرة يرتكبها المستعمر لتكون "درسا"، كما كان الحال في أوج الحقبة الاستعمارية. بل على العكس، إن ذلك لن يضيف إلا مزيداً من كراهيته للمستعمر. ولذا فلم يعد الأمر متعلقاً بنشر الرعب وإنما بالتصفية الجسدية للشعب.

يوضح سارتر تلك النقطة بالبحث في نفسية الجندي الاستعماري في فيتنام:

في تلك العقول الأمريكية المرتبكة يكاد يصعب التمييز ما بين الفيتكونج والفيتناميين. هناك مقولة شائعة تقول "أن الفيتنامي الطيب الوحيد هو الفيتنامي الميت" أو شيء بهذا المعنى، "كل فيتنامي ميت هو فيتكونج" .. في الأصل كانوا في الأغلب مصابين بخيبة الأمل: فقد جاءوا لانقاذ الفيتناميين من المعتدين الشيوعيين. وسريعاً ما اكتشفوا أن الفيتناميين في حقيقة الأمر لا يحبوهم. وبدلاً من دور المنقذ الجذاب وجدوا أنفسهم هم المحتلين. لقد كانت تلك هي بداية التقييم الذاتي: إنهم لا يريدوننا.. ليس لدينا شيئاً نفعله هنا." لكن احتجاجهم لا يتجاوز ذلك: إنهم يغضبون وببساطة يقولون لأنفسهم (.. ..) لا يوجد فيتنامي واحد ليس شيوعياً: الدليل على ذلك هو كراهيتهم للأمريكان. هنا، في أرواح الجنود الغارقة في الظلال والأقرب إلى الإنسان الآلي نجد الحقيقة بشأن الحرب في فيتنام: إنها تلائم كل تصريحات هتلر. فقد قتل اليهود لأنهم يهود. القوات المسلحة الأمريكية تعذب وتقتل الرجال والنساء والأطفال في فيتنام لأنهم فيتناميون.

في حروب الاستعمار الجديد "النموذجية" – مثلما الحال في فيتنام – حيث المصالح الاقتصادية قليلة، لا نجد "التناقض الداخلي" في المنطق الاستعماري الذي كان في السابق يتجنب الإبادة الجماعية (الحفاظ على حياة السكان الأصليين كمستهلكين للسلع الصناعية). يكتب سارتر، في هذه الحالة "تكشف الإبادة الجماعية الشاملة عن نفسها كأساس لاستراتيجية مقاومة الفدائيين. وفي بعض الظروف قد تصبح هي في حد ذاتها الهدف النهائي الذي يكشف عن نفسه إما مباشرة أو بالتدريج."

ليس معنى ذلك أن الشعوب المعتدى عليها ليس لها خيار. هناك دائماً خيار الخضوع. لكن الخضوع هو ببساطة إعادة إحياء للاستعمار، وكذلك أيضاً الإبادة الجماعية وإن تحت مسمى آخر. كما يوضح سارتر: "لا يمكن للمرء أن يستعمر دون التحطيم المنظم والمنهجي للطابع الخاص للسكان الأصليين وفي نفس الوقت حرمانهم من الاندماج في البلد الأم والاستفادة من مزاياها.. ومن ثم فإن المستعمرين يفقدون شخصيتهم الوطنية وثقافتهم وعاداتهم وأحياناً حتى لغتهم ويعيشون في البؤس مثل الأشباح."

بداية الإبادة الجماعية الجسدية إذن تستخدم كنوع من الابتزاز لإجبار المعتدى عليهم على قبول إبادة جماعية أخرى. هنا يفقد مصطلح "قطاع جوهري" كل معنى، ذلك حيث أن القضاء عليه ليس سوى وسيلة لإجبار الباقين على الخضوع. إن كون الاختيار يصبح بين الموت والخضوع لا ينفي عن الفعل كونه إبادة جماعية عن قصد. يقول سارتر:

دعونا نقول أن هناك فقط اختيار بين الموت العنيف الفوري والموت البطيء نتيجة التحلل العقلي والجسدي. بل أن الحكومة الأمريكية تقول في واقع الأمر نحن لم نفعل شيئاً سوى أن قدمنا للفيتناميين ذلك الاختيار: إما أن تتوقفوا عن عدوانكم أو أننا سوف نسحقكم. هذا الهراء ليس غير محسوب: إنه لمن الذكاء أن نصوغ الأمر بحيث لا يتمكن الفيتناميون أبداً من الاستجابة له. لكن المرء قد يقرأ البدائل كالتالي: أعلنوا أنكم قد هزمت، وإلا فسوف نعود بكم إلى العصر الحجري. إن ذلك لا يلغي الشرط الثاني في ذلك البديل ألا وهو الإبادة الجماعية. لقد قالوا: إبادة جماعية، نعم، لكن فقط إبادة جماعية مشروطة. هل هذا الموقف صحيح قانوناً؟ هل يمكن لنا حتى أن نتخيله؟

إلى حين الاستسلام: "تحرق القرى، وعلى السكان أن يتحملوا قصفاً شديداً يعتمد التدمير، وتطلق النيران على الماشية، وتخرب الأراضي الزراعية بالسموم، ويخرب المزروع منها بالمواد السامة، وتوجه البنادق الآلية عشوائياً ويصبح القتل والاعتصاب والنهب في كل مكان." ولم يقتصر الأمر على مخاطر الموت اليومية والتدمير البيئي، لكن أيضاً "التدمير المنهجي للنظام

الاقتصادي من قنوات الري إلى المصانع حيث 'لا يجوز ترك طوبة فوق الأخرى'؛ تدمير للمستشفيات والمدارس أماكن العبادة، جهد مستمر نحو إزالة الإنجازات (الوطنية) من على وجه الأرض."

بعد الاستسلام: "إهمال للاحتياجات الأساسية. هناك سوء تغذية وغياب تام للصحة العامة. الهيكل الاجتماعي مدمر... الحياة الأسرية توقفت عن الوجود. ومع تشتت الأسر ينخفض معدل الولادة؛ وتنمحي كل إمكانية لحياة ثقافية أو دينية. حتى العمل الذي قد يرفع من مستوى المعيشة ممنوع ومحجوب. .. الأخت الكبرى أو الأم الشابة، دون عائل ومع كل تلك الأفواه التي تنتظر الطعام، تغرق في غياهب إذلال العمل في الدعارة مع العدو."

في الحقيقة، فإن استراتيجية الاستعمار الجديد تمنح الشعب المحتل خياراً وحيداً: المقاومة أو الموت الجماعي والتفسخ. فطالما هو يقاوم، هو يواجه اعتداءات متعددة وشديدة أو احتمال الانقراض إثر حملة إبادة جماعية مخيفة، أما إذا استسلم فإنه يواجه ظروف معيشية قد تتساوى مع الإبادة الجماعية وإن بشكل آخر. طالما أنه لا يوجد خيار سوى المقاومة والبقاء، فإن المقاومة الشعبية تشن معركتها أملاً في إضعاف المعتدي بالدرجة الكافية لإبطائه وإشعال الاضطرابات بين مواطنيه الداخليين، دون استفزازه بشكل مفرط بحيث يشن حملة واسعة تستهدف الفناء والإبادة الكاملة. إن حرب الاستنزاف بين القط والفأر هذه سوف تستمر طالما لا يوجد هناك حل سياسي (أي انسحاب الدولة الاستعمارية) وطالما استمرت الإرادة السياسية للشعب المقاوم قوية.

من منظور مصالح دولة الاستعمار الجديد، فإن المعتدي إما أن "يتنازل ويعقد السلام ويعترف بأن أمة كاملة تعارضه"، أو، في حال اكتشافها أن القمع الاستعماري التقليدي لا يجدي، أن تلجأ - إذا تمكنت من فعل ذلك دون الإضرار بمصالحها - إلى "الإبادة ببساطة ووضوح".

الشعب المقاوم، من ناحية أخرى، لا يملك إلا أن يختار المقاومة، حيث إن المقاومة هي الطريق الوحيد الذي يمكن أن يوصل إلى الحرية والاستقلال، وذلك بقدر ما يتم تجنب النيران الكلية لدولة الاستعمار الجديد وبقدر ما أمكن تخفيف آثار و"التبعات النفسية والاجتماعية"²⁵ المترتبة على الإرهاب الاستعماري.

ب) الإبادة الجماعية بواسطة الاحتلال

يمكن للمرء أن يستنتج، وبسبب ضرورة فهم هذه المعادلة مقدماً، أن شن حرب استعمارية جديدة في حد ذاته هو بمثابة حرب إبادة جماعية حيث أن الانتصار فيها يعادل الإبادة الثقافية للشعب المحتل، على حين تطرح الهزيمة الإبادة الجماعية كحل للدولة الاستعمارية. إن منطق الإبادة الجماعية متأصل في كافة أوجه الحرب الاستعمارية الجديدة: من حيث فترة استمرارها في مواجهة المقاومة الشعبية؛ ومن حيث التكتيكات التي يجب أن تلجأ إليها من أجل قمع المقاومة الشعبية؛ ومن حيث إمكانية التصعيد الشديد في مواجهة المقاومة الشعبية؛ ومن حيث نتائجها في حالة الاستسلام.

إن مبدأ الإبادة بواسطة استمرارية الاحتلال هو ما نراه حالياً في العراق. طبقاً للقانون الإنساني الدولي يجب على الولايات المتحدة، كقوة احتلال، أن تراعي سلامة العراقيين. لكن الشعب العراقي، طالما هو محتل ومنظم في مقاومة القوى المحتلة كامتداد للدولة الوطنية، ليست لديه مصلحة في المطالبة بأي شيء سوى مجرد البقاء على قيد الحياة خشية تطبيع حالة الاحتلال. إن سعى إلى السلامة في ظل الاحتلال.

هذا النموذج من المقاومة يتضح بشكل واضح في مدى السرعة التي استشرى فيها التخريب في العراق بعد بداية الاحتلال الأمريكي، خاصة فيما يخص البنية التحتية مثل أنابيب البترول²⁶. بطبيعة الحال، إن مصلحة أية حركة مقاومة هو أن تجعل الاحتلال أمراً صعباً ومكلفاً بالنسبة للقوى المحتلة. وحيث أن المسؤولين الأمريكيين، سعياً لكسب الرأي العام الأمريكي إلى صف الحرب، أكدوا على أن النفط العراقي سوف يغطي تكلفة إعادة إعمار البلاد، فإن من الطبيعي أن تلجأ المقاومة إلى تدمير الإنتاج النفطي²⁷ الذي طالما استهدفته المقاومة ذاتها بهدف استنزاف أموال دافعي الضرائب الأمريكي.

²⁵ <http://brusselstribunal.org/DeathAnxiety.htm>

²⁶ <http://iags.org/iraqpipelinewatch.htm>

²⁷ عندما أستنكر الجنرال جاي جارنر رئيس منظمة الإغاثة الإنسانية (ORHA) في فبراير من عام 2003 تخصيص 27 مليون دولار فقط لرفيقه للقيام بعمليات إعمار للعراق بينما كانت تقديرات جارنر للتكلفة تتجاوز 12 مليار دولار أخبره دونالد رامسفيلد "إن كنت تظن أننا سننفق أموالنا على إعادة الإعمار فأنت مخطئ. نحن لن ننفق أموالنا على إعادة الإعمار بل هم سينفقون أموالهم لإعادة بناء بلدهم"

لمسؤولي منظمة الإغاثة "نحن لاندنين لشعب العراق بأي شيء. وبشكل مماثل صرح المتحدث باسم البنتاجون لورنس دي ريتا في أبريل من عام 2003 نحن نمنحهم حريتهم وهذا يكفي".

راجع أيضاً <http://commondreams.org/headlines03/0110-01.htm>

وبالتالي فإن عدم الكفاءة والفساد والذهنية العقابية للولايات الأمريكية وعملاءها المحليين ليست هي فقط ما يفسر انحطاط الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء بعد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي. إن مستوى إعادة الإعمار يكاد أن يقف عند نقطة الصفر، ليس فقط كإجراء عقاب جماعي، ولكن أيضا لأن المقاومة العراقية تحول دون استخدام النفط العراقي في دعم الاحتلال أو دفع فاتورة حرب أمريكا العدوانية. إن الأصول التي تصل قيمتها إلى 50 بليون دولار أمريكي والتي استولت عليها الولايات المتحدة إلى جانب موارد النفط وقامت على الأرجح بتصديرها لم تمول أي إعادة إعمار حقيقية على مدى أربع سنوات. وإنما تستخدم الأموال في الإنفاق على عمليات عسكرية وبوليسية غارقة في الفساد السياسي أو في تمويل حملات الدعاية.

وفي هذا السياق يشير تعنت الولايات المتحدة - وعدم استعدادها لتقبل الهزيمة والانسحاب - إلى وجود القصد باقتراف مزيد من الإبادة الجماعية. طالما يستمر الاحتلال الأمريكي، فإن القمع الشامل لسلامة الشعب العراقي سوف يستمر أيضا، ومعه إعاقة التنمية وتعطيل وإهدار سبل الحياة. إن التعنت الذي يؤدي إلى وقف التنمية يزيد من فداحة الموت المفرط والذهان العام الذي يشعر به هؤلاء الذين يعيشون في رعب مستمر من خطر التصفية؛ كما إن ذلك التعنت يسلب العراق، في كل يوم يستمر فيه ذلك الاحتلال الأمريكي، عددا لا يحصى من ساعات وسنوات العمر التي كان يمكن أن تكون منتجة.

علما بأن الولايات المتحدة لا بد وأنها تدرك أن إعادة إعمار العراق يبقى أمرا مستحيلا طالما تستمر هي كقوة احتلال، وحيث أنها مستمرة في كونها قوة احتلال، فإن ذلك بمثابة دليل إضافي على أن الولايات المتحدة، "مدركة" انها ترتكب جريمة الإبادة الجماعية، أو، إذا استخدم عدم اعادة الاعمار من باب الابتزاز أو العقاب، إنها "بشكل هادف" تقترب جريمة الإبادة الجماعية كما هو موضح فيما سبق.

5- تدمير الدولة والهوية الوطنية العراقية

يكشف تحليل سارتر لديناميات الحرب الاستعمارية الجديدة المنطق الداخلي، مجردا، لجريمة الإبادة الجماعية المتضمنة في الاستعمار المعاصر، وهو منطق يبرز على السطح في حالتين: (1) حين يغيب التناقض الداخلي للاستعمار ممثلا بالأساس في بعض المصالح الاقتصادية المعينة؛ (2) حين تتخذ المقاومة الشعبية للاستعمار شكل حرب العصابات ويتحول الشعب المعتدى عليه كله إلى هدف. إذا كانت تلك هي فعلا الدينامية المتأصلة، فإن كل ما يبقى علينا عمله هو كشف العدوان الأمريكي على العراق بصفته استعمارا جديدا. فقد أصبح من الواضح أن المقاومة الشعبية في العراق قد اتخذت فعليا شكل حرب العصابات.

في واقع الأمر، فإن سياسة الولايات المتحدة في العراق تصل إلى درجة الاستعمار وتتجاوزها. إن أفعال الولايات المتحدة في العراق في الوقت الحالي هي بمثابة محاولة موضوعية من أجل تدمير العراق كدولة وكشعب. في هذه الحال يكون قد تم التفعيل العمدي لمنطق الإبادة الجماعية للحرب الاستعمارية الجديدة وجعله الهدف النهائي. إن الأمر لا علاقة له بالحوادث العرضية أو عدم الكفاءة، بل ويتجاوز رد الفعل الانتقامي. إنه محصلة حالة كونية وإقليمية ومحلية كاملة. لذلك، وقبل ان نتناول كيفية تنفيذ ذلك المشروع، يجب علينا أن نتناول السياق الجيوبوليتيكي لتدمير العراق في حد ذاته. فالسياق الاستراتيجي لارتكاب الولايات المتحدة جريمة الإبادة الجماعية في العراق تعطينا الإطار الذي يمكننا من تفسير الأحداث وكذلك تقدير جسامة تلك الأحداث.

(أ) السياق الاستراتيجي للإبادة الجماعية

هناك ثلاث مجموعات أساسية من الأسباب التي أدت إلى اختيار العراق كهدف للتدمير. هذه الأسباب، والتي تعكس ثلاث مستويات سياسية (كونية وإقليمية ومحلية) تكون معا استراتيجية إمبريالية شاملة حيث يرتبط كل عنصر فيها بالآخر بل ويعتمد عليه.

1- تأكيد الهيمنة الجيوسياسية الكونية للولايات المتحدة

حيث أنها "منطقة تكفي مواردها، إذا تمت السيطرة الكاملة عليها، لتوليد قوى كونية"²⁸، فإن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و **Eurasia** هو أمر ضروري لأي محاولة للهيمنة على العالم. حتى عام 1989 كان تفوق الولايات المتحدة معطلا من قبل الاتحاد السوفييتي. ورغم الوجود الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن سيطرة الولايات المتحدة كانت افتراضية وليست فعلية. في حديثه إلى الشعب الأمريكي في عام 1980 لخص الرئيس جيمي كارتر هموم الولايات المتحدة في الحرب الباردة بشأن الشرق الأوسط: "أي محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة على الخليج الفارسي سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسوف نواجه ذلك بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك

²⁸ 1992 Draft "Defense Planning Guidance", drafted by Paul Wolfowitz.
<http://iraq.powerfoundation.org/strategy.html>

القوة العسكرية²⁹. وقبل ذلك في عام 1979 كان كارتر قد أنشأ فعلياً قوات الانتشار السريع المشتركة كرد فعل للغزو السوفيتي لأفغانستان وهي عبارة عن تجمع خاص من القوات الأمريكية جاهزة لإمكانية الانتشار في الشرق الأوسط.

في عام 1981 أضاف الرئيس ريجان "لازمة ريجان لبيان كارتر" حين أعلن أن الولايات المتحدة لن تستخدم القوى العسكرية "للدفاع" عن موارد النفط في الشرق الأوسط من التهديدات "الخارجية" فحسب، بل سوف تستخدم القوى العسكرية أيضاً من أجل الحفاظ على "الاستقرار الداخلي" في المنطقة. "بالاستقرار" كان ريجان يعني فعلاً ما يقول: الحفاظ على الوضع كما هو عليه وكما أصبح: تفكك العالم العربي والإسلامي وضمّان التفوق الإسرائيلي. بالتالي، في عام 1983 عمل ريجان على تدعيم قوات الانتشار السريع كقوة مركزية للولايات المتحدة. وبحلول أواخر عام 1989 ومع سقوط حلف وارسو، ومع تفتت الكتلة السوفيتية، أصبحت الولايات المتحدة غير مهددة في أكثر مناطق العالم أهمية من حيث موقعها الجيو سياسي والجيو اقتصادي. وهكذا أصبح من الممكن التفعيل الكامل للأهداف التي طالما كانت مكبوتة بفعل الحرب الباردة.

على حد كلمات هنري كسنجر: "إن النفط سلعة على درجة من الأهمية بحيث لا يمكن تركها في يد العرب." إذا كانت تلك الكلمات تلخص السياسة الأمريكية التي ظلت غير معلنة حتى عام 1990، فقد أصبحت سياسة معلنة منذ انهيار حلف وارسو. إن نظام العقوبات الذي بدأ في عام 1990 وبعد حرب الخليج في عام 1991 هما بمثابة نقطة الانطلاق بالنسبة لخطة الولايات المتحدة للتحكم في الشرق الأوسط و **Eurasia** والمستمرة حتى الآن. في يوم ما سوف يصدر التاريخ حكمه بشأن الأسباب وراء احتلال العراق للكويت. قانونياً، لم يكن للعراق الحق في غزو الكويت، لكن نظام العقوبات الذي تبناه مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه، كل ذلك يقدم الدليل على وجود خطة مسبقة في عام 1990 لتدمير العراق وليس فقط وضع حد لاحتلال الكويت. إذا كان الاحتواء هو الفلسفة الاستراتيجية للحرب الباردة، فإن الإخضاع والاستبدال أصبحا هما الفلسفة السائدة منذ 1990. فقد أصابت العقوبات قلب العراق.

لماذا العراق بالذات؟ بالإضافة إلى كونه متحكم في ثاني أكبر احتياطي بترول في العالم، فإن الإجابة تكمن في موقعه الجيو سياسي. إقليمياً، "العراق بمثابة مفترق طرق. فأراضيه توفر الطريق للوصول إلى إيران من أجل الوصول إلى سوريا والأردن والمتوسط، وكذلك إلى سوريا والأردن في اتجاه إيران وحوض الخليج العربي. كما أنه الطريق الطبيعي من تركيا إلى الخليج وبالعكس.³⁰ " إقليمياً يقع العراق في الوسط ما بين آسيا والمتوسط. إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى للسيطرة على الاقتصاد العالمي فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك سوى عن طريق فرض نفسها كوسيط بين العراق وأوروبا والصين. وكما قال بول فولفويتز وديك شيني (وزير الدفاع الأمريكي) في عام 1992، فإن الأمر يتعلق بـ "منع ظهور أي منافس عالمي محتمل في المستقبل" وذلك عن طريق "آليات تحول دون أن يطمح المنافسون المحتملون إلى لعب أي دور أكبر على المستوى الإقليمي أو العالمي.³¹"

وبحلول عام 1997 لم تعد العقوبات فعالة. ولذلك ومع الصعود المستمر لأوروبا والصين وما ترتب على ذلك من منافسة من أجل الحصول على النفط من أجل التنمية، اجتمع صهاينة مع سياسيين الشركات وأرسلوا تنبيهاً إلى واشنطن³² اسمه "مشروع القرن الأمريكي الجديد" وانتهت بذلك لغة "عصر جديد من عالم متعدد الأطراف" المرادف "للنظام العالمي الجديد". إذ إن مستقبل أمريكا ذاتها أصبح متوقفاً، حسب الليبراليين الجدد الذين صاغوا مشروع القرن الأمريكي الجديد، على "السيطرة الكاملة". وتنص وثيقة استراتيجية خرجت عن تلك المجموعة في عام 2000 أنه يجب التفكير في "وجود عسكري في منطقة الخليج"، "وجود فعلي دائم". ويعترف مشروع القرن الأمريكي الجديد بشكل واضح بأن "الولايات المتحدة قد سعت على مدى عقود إلى لعب دور أكثر ديمومة في أمن منطقة الخليج. وعلى حين يوفر الصراع المستمر مع العراق المبرر المباشر، إلا أن الاحتياج إلى وجود عسكري أمريكي قوي في الخليج يتجاوز قضية نظام صدام حسين.³³"

2- السياسة الأمريكية استهدفت كسر الوحدة العربية

²⁹ <http://jimmycarterlibrary.org/documents/speeches/su80jec.phtml>

³⁰ Abdul Ilah Albaty and Hana Al Baty, "Fortress Iraq," *Al-Ahram Weekly*, Issue 722, 23-29 December 2004. <http://weekly.ahram.org.eg/2004/722/re1.htm>

³¹ 1992 Draft "Defense Planning Guidance", <http://iraq.powerfoundation.org/strategy.html>

³² Geoffrey Geuens, "Imperialist State, Nation of Capitalists: The Links between the PNAC and the US Military-Industrial Complex," *The BRussells Tribunal Dossier*, 14-17 April 2004. <http://brusselstribunal.org/pdf/DossierBRussellsTribunal.pdf>

³³ "Rebuilding America's Defences: Strategy, Forces and Resources for a New Century," PNAC, September 2000. <http://newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>

بنهاية حرب الخليج في عام 1991 أصبح من الواضح أن العراق يملك جيشا ضخما ومدربا، قادر على الدفاع عن مصالحه الوطنية وذلك رغم ما تكبده من خسائر ضخمة ورغم كلفة الحرب الهائلة. فطوال الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج في عام 1991 أثبت الجيش العراقي انه جيش من الفنين في كافة الميادين. كذلك كانت وحدة الشعب العراقي المؤيد لحكومته ضد الأنظمة الأخرى واضحة. وبرز العراق كمدافع عن العرب جميعا ضد الإمبريالية والصهيونية وطموحات إيران التوسعية التي بدأها الشاه وتبناها آيات الله في عام 1979. هذا الوضع كان مهددا للأنظمة العربية الموالية للأمريكان ولإسرائيل وكل من كان يخشى صعود أمة عربية تأمل في تحقيق الوحدة والاستقلال الاقتصادي والديمقراطية والتقدم.

منذ عام 1948 كانت الولايات المتحدة تحاول تحطيم الوحدة العربية بثلاث طرق أساسية: (1) الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل – كيان تأسس على النهب وعلى حرب استعمارية عدوانية ضد الشعب الفلسطيني – والمساومة مع المصالح السياسية الأمريكية على هذا الأساس؛ (2) بلقنة العالم العربي على كل من المستوى الإقليمي (إضعاف التضامن العربي) والوطني (التأمر من أجل التقسيم الداخلي للدول العربية)؛ (3) تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيدا لفرض عولمة الشركات الأمريكية. هذه العناصر الثلاث في سياسة الولايات المتحدة المستمرة في الشرق الأوسط يعتمد أحدها على الآخر بل ويدعم أحدها الآخر. بشكل عام، لقد كان هدف الولايات المتحدة ولفترة طويلة هو أن يبقى العالم العربي بمثابة "منطقة من عدم الاستقرار" حيث تستطيع الولايات المتحدة، من خلال شبكة دائمة الاتساع من القواعد العسكرية، أن تلعب دور الحكم الدائم والسلطة النهائية مما يضمن للولايات المتحدة هيمنتها على العالم ويحافظ على مصالحها الوطنية بواسطة القوة العسكرية³⁴.

إن استخدام واشنطن لإسرائيل رأس حربة عدواني لكسر العالم العربي³⁵، هو أمر موثق ومعروف. فبعد كل حرب عدوانية إسرائيلية على العالم العربي كان حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل يزيد. قبل عام 1990، كان العراق هو البلد العربي الوحيد الذي كان يتمتع بدرجة من الاستقلال وبقدرة عسكرية قادرة على إحداث توازن مع توسع إسرائيل الاستعماري وعلى تحدي احتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي العربية. على العكس من السعودية ومصر والأردن ودول الخليج، لم يكن العراق معتمدا على الولايات المتحدة لا في مجال الأمن ولا فيما يتعلق بتوفير الرفاهة العامة للشعب. هذا الاستقلال وضع العراق – خاصة بعد اتفاقية 1979 للسلام بين مصر وإسرائيل – في مركز النظام السياسي العربي. على حين كانت التنمية العراقية أمرا مقبولا طالما كان العراق في حرب لانهاية مع جيرانه الشرقيين، إلا أن إنجازاته سريعا ما اتضح أنها تتعارض مع المصالح الإقليمية والكونية للولايات المتحدة الأمريكية لحظة الوصول إلى وقف لإطلاق النار مع إيران.

إنه لأمر معروف أن إسرائيل كانت دائما ترغب في أن تنقسم البلدان العربية إلى كيانات إثنية وطائفية صغيرة. في مقاله الصادر في 1982 بعنوان "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات" يقول أوديد نون:

إن تحلل لبنان الكامل إلى خمس أقاليم يمثل سابقة لكامل العالم العربي بما في ذلك مصر وسوريا والعراق والجزيرة العربية... إن انقسام سوريا والعراق.. إلى مناطق إثنية أو دينية منفردة كما هو الحال في لبنان هو بمثابة هدف إسرائيلي الأول على جبهتها الشرقية على المدى الطويل. أما هدفها على المدى القصير فهو تصفية القوة العسكرية لتلك الدول... العراق الغني بالنفط من ناحية والممزق داخليا من ناحية أخرى هو بالتأكيد أحد المرشحين للاستهداف من قبل إسرائيل.. إن تفككه أهم بالنسبة لنا من تفكك سوريا. فالعراق أقوى من سوريا. إن القوة العراقية هي ما تمثل التهديد الأكبر لإسرائيل على المدى القصير. إن حربا عراقية إيرانية سوف تمزق العراق وتتسبب في انهياره داخليا قبل أن يتمكن من تنظيم معركة على جبهة واسعة ضدها. كل شكل من أشكال المواجهات العربية فيما بينها سوف يساعدنا على المدى القصير وسوف يقصر الطريق أمام الهدف الأكثر أهمية وهو تفتيت العراق إلى طوائف مثلما هو الحال في سوريا ولبنان. في العراق من الممكن أن يحدث التقسيم على أساس من الانتماءات الإثنية والدينية كما كان الحال في سوريا أثناء الحكم العثماني. ومن ثلم تصبح هناك ثلاث (أو أكثر) دول حول كل من المدن الثلاثة الأساسية: البصرة وبغداد والموصل؛ كما سوف تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن المناطق السنية والكردية في الشمال³⁶ (التشديد كما في الأصل).

في كتابه، *حليف المستبد: فشل أمريكا في هزيمة صدام حسين*، يكتب ديفيد فورمرز، مستشار ديك شيني الحالي لشؤون الشرق الأوسط، معبرا عن أفكار مشابهة حين يدافع عن ضرورة تدخل الولايات المتحدة من أجل تشكيل "حكومة عراقية فيدرالية

حتى وقتنا هذا تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 700 قاعدة عسكرية تعلن عنها في 130 دولة. في عام 2007 كان للولايات المتحدة 55³⁴ قاعدة في العراق من أصل 100 تم إنشائها فيما بين عامي 2003-2004، والعديد منها مصمم بحيث يتحمل لفترات طويلة. بالإضافة الي بناء أكبر سفارة في العالم وهي مبني ضخمة يغطي مساحة تزيد علي مساحة مدينة الفاتيكان وبه حمام سباحة أولمبي، صالة تدريبات رياضية حديثة، ملاعب تنس، دار عرض سينمائي ومطاعم. بلغت الكلفة التقديرية له مع حساب تكاليف الأمن ووسائل الإكتفاء الذاتي وما الي ذلك أكثر من مليار دولار.³⁵ بناء علي تقديرات موثوق بها فإن المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ عام 1948 تخطت 100 مليار دولار في عام 2000.

³⁶ <http://informationclearinghouse.info/article1025.htm>

مفككة، ممثلة لكيانات طائفية وإقليمية قوية.³⁷ في عام 1996 يكتب فورمزر، بالاشتراك مع دوجلاس فايت (وزير الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون سياسات الدفاع من 2001-2005) وريتشارد بيرل (رئيس اللجنة الاستشارية لسياسات الدفاع من 2001-2003)، وكلاهما من المحافظين الجدد البارزين، يكتب وثيقة استراتيجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً بنيامين نتانياهو، بعنوان "بداية نظيفة: استراتيجية جديدة لتأمين المجال". في تلك الوثيقة يتم تشجيع نتانياهو على "إعادة التأسيس" "المبدأ الاحتراز" بما في ذلك إزالة صدام حسين من الحكم، والذي هو "في حد ذاته هدف استراتيجي هام لإسرائيل".³⁸

مقال بنون وكتاب فورمزر يرددان تأكيدات وزير الخارجية الإسرائيلي السابق من حزب العمل أبا إيبان أن "الشرق العربي" هو بمثابة "فسيفساء" من الاختلافات الإثنية.³⁹ إن الخطط الحالية بتقسيم العراق إلى ثلاث محميات ضعيفة ومتصارعة هي نتيجة مباشرة لتلك الأفكار.⁴⁰ في العراق، لا تدور العملية السياسية الحالية حول الاستقرار وإنما حول الاستمرار في الحرب بطرق أخرى، حرب تستهدف تحطيم الدولة وبذر الصراعات بطول المنطقة وعرضها.

عبدالله البياتي و هناء البياتي يصفان ما يدور بالكلمات التالية:

إن ما يطلق عليه اسم العملية السياسية، بدلا من أن تأتي بالاستقرار إلى العراق، تتسبب وسوف تتسبب في مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. في واقع الأمر هناك الأحزاب الكردية في الشمال التي تعمل من أجل إنشاء كيان كردي في الشمال، دون تقييد من الحكومة المركزية. إن ذلك سوف يكون عاملا مثيرا لعدم الاستقرار بالنسبة لكل من إيران وتركيا وسوريا كما أنه محل معارضة من قبل غالبية العراقيين العرب. من ناحية أخرى تحاول القوى الدينية الشيعية بناء شبه دولة شيعية في الجنوب يحكمها مفهوم ولاية الفقيه (إنه مفهوم خطير يضع السلطة الدينية في منزلة أعلى من الانتماء الوطني) مشابه ومتحالف مع إيران. إن ذلك سوف يتسبب في عدم الاستقرار في كافة منطقة الخليج بما في ذلك المملكة السعودية. إنه أمر محل معارضة غالبية البلدان العربية. في حقيقة الأمر، أنه بدون عراق قوي وموحد، مسالم ومتعاون مع جيرانه المباشرين، لن يكون هناك استقرار لا في العراق ولا في المنطقة. وكما لاحظ سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، عن حق، ان ذلك سوف يؤدي إلى حرب أهلية وإقليمية.

كون ذلك التقسيم لازال مقترحا، حيث أنه لم يكن متضمنا في الأهداف المعلنة للغزو الأمريكي غير المشروع في عام 2003، يكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انتقلت عن وعي نحو تنفيذ أجندة إسرائيل وتنفيذ تلك النتائج بمنتهى الدقة. النتيجة الإجمالية: نصر استراتيجي لدولة إسرائيل؛ مزايا إضافية لإيران كوكيل من المستوى التالي؛ وتبرير لوجود أمريكي دائم ومتزايد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

البعد الثالث في سياسة الولايات المتحدة الإقليمية يتمثل في تدمير الإنجازات التنموية العربية المحققة وإضعاف وتحطيم الدول العربية لكيانات قابلة للنمو وفي نفس الوقت دعم الفساد والأنظمة الفاشلة والقمعية التي تخدم مصالح القوى الخارجية. وقد رفض العراق هذا المصير، ومما هو معروف في جميع الدول العربية انه قبل عام 1990 كان العراق يملك أكثر النظم الحكومية الوطنية تطورا في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأساسية. على أساس من الصناعات البترولية المؤممة وموارد العراق المائية تمكن العراق من تحقيق تنمية وطنية وتطوير للدولة مستقلا عن رأس المال الأجنبي وبالتالي مستقلا عن التأثير الخارجي، شمل البنية التحتية والعلوم والتقدم العسكري والضمان الاجتماعي. لقد استهدفت العقوبات العراقيين شعبا ودولة وليس فقط الحكومة العراقية أو الجيش العراقي. وفي واقع الأمر ان نظام فرض العقوبات على العراق ليس له سابقة في

³⁷ David Wurmser, *Tyranny's Ally: America's Failure to Defeat Saddam Hussein* (Washington: AEI Press, 1999), pp. 136-37.

³⁸ <http://israeleconomy.org/strat1.htm>. ريتشارد بيرل وقع لاحقا على خطاب مفتوح مع كل من البوت إبراهيم، ريتشارد ل أرمنيانج جون. بولتون، زالماني خليل زاد، ويليام كريستول، دونالد رامسفيلد وبول وولفويتز يتعلق هذا الخطاب ب "مجموعة تفكير مشروع قرن أمريكي جديد" موجه للرئيس بيل كلينتون في السادس عشر من يناير عام 1998. يبحث فيه كلينتون على إغتنام الفرصة وإعلان إستراتيجية جديدة تؤمن (PNAC) مصالح الولايات المتحدة وحلفائها حول العالم. هذه الإستراتيجية يجب أن تستهدف قبل أي شيء، الإطاحة بنظام صدام حسين ومضيفاً بشكل متشائم أن " السياسة الأميركية لا يمكنها أن تظل مكتوفة الأيدي أمام إجماع مجلس الأمن المضلل".

³⁹ صالح عبد الجواد " إسرائيل: الفائز الوحيد"

Salah Abdel-Jawwad, "Israel: the ultimate winner", *Al-Ahram Weekly*, Issue #634, 17-23 April 2003

<http://weekly.ahram.org.eg/2003/634/op2.htm>

⁴⁰ <http://USgenocide.org/partition.html> لمعلومات أكثر عن القسم انظر

التاريخ الحديث، فقد أدى وبشكل منهجي إلى تدمير إنجازات العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وأدى إلى ما يتجاوز مليون ونصف حالة وفاة خلال ثلاثة عشر عاماً⁴¹.

بشكل عام، فإن تلك الأبعاد الثلاثة لسياسة الولايات المتحدة الإقليمية – كسر الوحدة الإقليمية باستخدام إسرائيل أداة لذلك؛ بلقنة وتقسيم الدول العربية إلى كيانات إثنية وطائفية؛ وتدمير القدرات العربية على التنمية – من حيث تصميمها تسعى إلى التأكد من أن العالم العربي ككل لا ينجح أبداً في تحقيق القدر المطلوب من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تسمح له بالاستفادة من موارد النفط والغاز والمعادن الهائلة التي هي ملكه وثروات يحق له ممارسة سيادته عليها.

إن الحفاظ على العراق بالذات في حالة عدم استقرار هو أمر جوهري بالنسبة للخطة الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة العربية بأسرها⁴². على حد تعبير عبدالاله البياتي وهناء البياتي، وفي ضوء موقع العراق المركزي من المنظور الجيوسياسي: "إن أقل تدهور في العلاقات بين العراق وبين أي من جيرانه يؤدي فوراً إلى تدهور في علاقات التعاون مع المنطقة بأسرها." كذلك فإن مايكل ليدين، العضو المؤسس في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي وهو من بين المحافظين الجدد البارزين، عبر عن الحقيقة سنة 2002 بقوله: "الاستقرار هو مهمة أمريكية لا تستحق شيئاً كما أنه مفهوم ضال لا يجوز ترويجه. نحن لا نريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان ولا حتى في السعودية العربية... إن لب الأمر هو ليس ما إذا كنا نهدد ذلك الاستقرار أم لا، وإنما السؤال هو كيف نهدد ذلك الاستقرار. إن التدمير الخلاق هو الاسم الواسع بالنسبة لنا... لطالما كره أعداؤنا زواج الطاقة والإبداع التي تهدد تقاليدهم (بغض النظر عن طبيعة تلك التقاليد).. يجب أن ندمرهم لكي نتقدم في مهمتنا التاريخية"⁴³.

3- مصالح الولايات المتحدة الوطنية المشتركة و الطارئة

إن مجمل كيان الولايات المتحدة ينتظر الموت. لقد كانت نهاية عصر البترول بمثابة النطق بالحكم. لا يوجد نظام حياتي على وجه الأرض يعتمد على النفط مثل الولايات المتحدة التي تنفق 20.000 دولاراً أمريكياً على النفط في الدقيقة. إن الاقتصاد الاستهلاكي، الذي يعتمد على النفط والأجور العالية نسبياً هو الضامن للهدوء الداخلي في الولايات المتحدة. الكثير من صناعات الولايات المتحدة الأساسية – المحمية والغير قادرة على المنافسة والمعتمدة على أجور عالية – سوف تنهار إذا توقفت موارد النفط المضمونة والتي يعتمد عليها ثبات الأسعار. مع انهيار تلك الصناعات سوف يغرق الاقتصاد الاستهلاكي في الإمدادات فتنهار الأسعار ويتوقف النمو. أما خارج المجال الوطني فإن العولمة الأمريكية، الاستغلالية في طبيعتها، تعتمد على الآلة العسكرية الأمريكية والتي بدورها تعتمد على النفط الخارجي⁴⁴. وإذ يقترب كسوف عصر النفط فإن تلك الحقائق الموضوعية تمثل طارئاً وطنياً بالنسبة للولايات المتحدة⁴⁵.

إن ضعف الاقتصاد الأمريكي لا يتمحور فقط حول إمدادات النفط. فمجمل كيان الولايات المتحدة يراهن على استخدام الدولار باعتباره العملة الرئيسية لمبادلات النفط. ومنذ وقت طويل فرضت الولايات المتحدة أن تتم كافة معاملات النفط في الأوبيك بالدولار فقط، مما جعل من الدولار العملة العالمية للاحتياطي. بل أن صناعة البترول الكونية هي الضامن والمحرك للاقتصاد العالمي للدولار. أي تغيير في هذه المنظومة يهدد بالانفجار ذلك الوهم الذي يستند إليه التفوق الاقتصادي الأمريكي. لو أن الدولارات عادت منهمرة إلى الولايات المتحدة فإن ذلك سوف يخلق حالة من التضخم الشديد يتبعه حالة تضخم مصحوبة بالركود الاقتصادي حين تبدأ الصناعات المحمية والغير القادرة على المنافسة في الانهيار. إذ يتم ادراك ان نهاية عصر النفط قد اقتربت، وإذ تبدأ قوى أخرى في الصعود، مثل الاتحاد الأوروبي والصين، يصبح هذا الاعتبار المالي عنصراً ثانياً في حالة

⁴¹ Hans C von Sponeck, *A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq* (New York: Berghahn Books, 2006).

⁴² Abdul Ilah Albayaty and Hana Al Bayaty, "Fortress Iraq," *Al-Ahram Weekly*, Issue 722, 23-29 December 2004. <http://weekly.ahram.org.eg/2004/722/re1.htm>

⁴³ Michael Ledeen, *The War Against the Terror Masters: Why It Happened. Where We Are Now. How We'll Win* (New York: Truman Talley Books, 2002).

⁴⁴ طبقاً لتصريحات المتحدث باسم وكالة الإمدادات الدفاعية اللوجستية لانا هامبتون، والتي نشرت في مقال بصحيفة

American Forces Information Service News

فإن الجيش الأمريكي يستخدم من 10 إلى 11 مليون برميل وقود كل شهر ليتمكن الإستمرار في عملياته في الجنوب

الأفغاني، العراق وأماكن أخرى

<http://defenseink.mil/news/newsarticle.aspx?id=16915>

⁴⁵ Michael Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Owl Books, 2002) and *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency* (New York: Penguin Books, 2005).

بحلول عام 1997 أدرك مشروع القرن الأمريكي الجديد المستوى المزدوج للحالة الاستثنائية في داخل الولايات المتحدة والتزم بتناولها. ورغم ان تدمير العراق بقيادة الولايات المتحدة كان قد بدأ فعلياً إلا أن الموقعين على مشروع القرن الأمريكي الجديد يعبرون عن قلقهم من أن الولايات المتحدة تواجه أزمة – ومن ثم يشرعون في الإسراع بحلها. مشروع القرن الأمريكي الجديد يعلن عن وجوده من خلال سؤال وتحذير: "هل تملك الولايات المتحدة العزيمة لتشكّل قرن جديد يخدم المبادئ والمصالح الأمريكية؟ إننا في خطر من أن نضيع الفرصة وأن نخذل ذلك التحدي. إننا نعيش من فائض رأس المال – لكل من الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية – الذي راكمته الإدارات السابقة⁴⁷. " وإذ يكيل المحافظون الجدد اللوم على إدارة كلينتون آنذاك، فإنهم، أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد، يطالبون بزيادة الإنفاق على الدفاع والسياسة الخارجية للحد – بدون سخرية – "من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى" التي تهدد "بأن تطغى على الاعتبارات الاستراتيجية".

في عام 1999، يسخر ديك شيني، وكان رئيس شركة هولبيرتون النفطية، وأكبر مقال في عراق ما بعد الغزو، من مسألة الإمداد: "بحلول عام 2010 سوف نحتاج إلى 50 مليون برميل إضافية يوميا. من أين إذن سوف يأتي هذا البترول؟ .. رغم أن الكثير من مناطق العالم تعرض فرص بترولية ضخمة، إلا أن الجائزة في النهاية تكمن في الشرق الأوسط، الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأرخص الأسعار. ورغم أن الشركات تحرص على مزيد من الحصول عليه من هناك، إلا إن التقدم في ذلك الشأن لازال بطيئا⁴⁸. " وبحلول سبتمبر 2000 يبدأ أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد في فقدان صبرهم رغم أن أفكارهم بدأت تلقى بعضاً من الاهتمام. "القيادة العالمية ليست أمراً نمارسه حين تسمح لنا الظروف أو حين يكون ذلك مناسب لمزاجنا أو حين تواجه مصالح أمننا الداخلي بتهديد مباشر؛ عندئذ يكون الوقت قد تأخر. إنه اختيار يتعلق بما إذا كنا نريد أو لا نريد أن نحافظ أمريكا على تفوقها العسكري، وأن نحافظ على قيادة أمريكا في المجال الجيوسياسي وأن نحافظ على السلام الأمريكي⁴⁹."

لقد قيل الكثير عن أن ادعاء مشروع القرن الأمريكي الجديد بأن تغيير الاستراتيجية الأمريكية سوف يكون أمراً بطيئاً ومحبطاً "في غياب أي حدث كارثي أو طارئ – مثل معركة بيرل هاربور جديدة." الكثيرون يعتقدون ان أحداث 11 سبتمبر كانت هي المحرك المناسب. في واقع الأمر فإن البيرل هاربور الحقيقية هي ما حدث في بعد أسابيع من نشر ذلك التنبؤ من قبل مشروع القرن الأمريكي الجديد. ففي السادس من نوفمبر 2000 بدأ العراق في بيع البترول باليورو على حين بدأ آخرون (فنزويلا، إيران، روسيا، ليبيا) في التهديد بالسير في نفس الاتجاه⁵⁰. وبعدها قام العراق بتحويل مخزونه لدى الأمم المتحدة إلى اليورو أيضاً والذي بلغت قيمته 10 بليون دولار. بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2000 قام اليمين الجمهوري بمواجهة الطوارئ الوطنية طويلة المدى فوراً. إذا كان لاقتصاد النفط أن يتحول إلى اليورو فإن ذلك سوف يتسبب في انهيار الاقتصاد الأمريكي. إن هذه هي الظروف التي أحاطت بالمداولات التي قادها شيني حول الطاقة في بداية 2001 والتي لازالت قراراتها حتى الآن معلومات سرية⁵¹.

لقد تحولت حالتنا الطوارئ على المستوى الوطني إلى حالة طوارئ واحدة: صدام حسين والشعب العراقي ينتصرون على العقوبات على حين تقوم دول أخرى بتطويقهم مما أبطأ من التقدم على صعيد الطموحات النفطية الإقليمية الضخمة؛ لقد لعب صدام حسين بالكرات الرباح وأصبح بخطوة واحدة يهدد مجمل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي. لقد كان العراق هو ذلك البلد الذي لم يساوم ونجح في إطلاق الصواريخ على إسرائيل؛ كما انه كان البلد الذي استخدم نفطه من أجل التقدم والذي ساعد بلدان فقيرة في آسيا وأفريقيا والعالم العربي. وإذ أصبح العراق هو ذلك البلد القادر على تحدي الإمبريالية في وقت كانت فيه منتصرة في كل مكان آخر في العالم، فإنه بذلك وقع على الأمر بتنفيذ حكم إعدامه. يجب أن يموت. أن تتقاتل شركات البترول الأمريكية الضخمة حول الموارد العراقية المسروقة، ذلك أمر إضافي⁵². الأمر الحقيقي كان الدفاع الوطني – أي

⁴⁶ William R Clark, *Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar* (NY: New Society Books, 2005).

⁴⁷ "Statement of Principles", Project for the New American Century, 3 June 1997.

<http://newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>

⁴⁸ <http://energybulletin.net/559.html>

⁴⁹ "Rebuilding America's Defences: Strategy, Forces and Resources for a New Century," PNAC, September 2000.

<http://newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>

⁵⁰ William R Clark, "The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq: A Macroeconomic and Geostrategic Analysis of the Unspoken Truth", 17 February 2003. <http://globalresearch.ca/articles/CLA302A.html>

⁵¹ Disclosure of the 2001 deliberations of the National Energy Policy Development Group (commonly referred to as the "Cheney Energy Task Force") is subject to ongoing legal action. http://judicialwatch.org/printer_1270.shtml

⁵² <http://brusseltribunal.org/pdf/BigOil.pdf>

الدفاع عن نظام حياة أمة تستهلك 25% من موارد الطاقة في العالم على حين لا تمثل سوى 4.6% من سكان العالم، نظام ينتج 600.000 طن من القمامة يوميا.

4- استراتيجية موحدة للإبادة الجماعية

لضمان تفوق الولايات المتحدة كان على العراق أن يصبح الاقتصاد الواحد والخمسين للولايات المتحدة الأمريكية. إن ذلك لا يمكن إلا أن يعني الإبادة الجماعية. فما من سبيل آخر يمكن الولايات المتحدة من التحكم فيما كان على مدى 6000 عاما وحدة جيوسياسية وقلعة للقومية العربية طوال القرن العشرين. ما من سبيل آخر تستطيع به الولايات المتحدة أن تنتزع من العراقيين المصدر الأساسي للرفاهة المادية والرفاهة في المستقبل ولا أن تفرض على ثقافتهم فكرة الملكية الأجنبية لثروات بلادهم. إن تدمير الدولة العراقية لن يكون كافيا. للسيطرة على العراق، في موقعه المركزي، لابد من تدمير هويته العربية الإسلامية – لابد من محوه تماما كشعب.

كل ما سبق مجتمعا يمثل السياق والدوافع الاستراتيجية – الكونية والإقليمية والمحلية – التي كانت وراء تدمير دولة و شعب العراق. لا يمكن النظر إلى أي من تلك الجوانب منفصلا عن الآخر.. فكل واحد منها يدعم الآخر. ومن خلال بلايين الأفعال التي تلتقي مع تلك الأهداف الاستراتيجية الواسعة الثلاث يمكننا أن نقف على أثر "القصد في التدمير" لدى الولايات المتحدة، على حين يشير الترابط العام بين تلك الأسس الثلاثة الاستراتيجية للولايات المتحدة " إلى التدمير المتقصد" للعراق كنتيجة منطقية لسياسة استراتيجية أمريكية مستقرة تجاه الشرق الأوسط والعالم.

لا شيء في هذا المنطق يمكن ان يبرر لتنفيذه. بل أنه لا يوجد في ذلك المنطق ما يمكن تبريره. إن القصد المحدد، وليس التنفيذ، هو ما يعرف جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي. أما ادعاءات "الهيمنة الخيرة" التي تصاحب الخطط الكونية الأمريكية فلا معنى لها على الإطلاق. إن القصد وراء تلك الخطط يمثل الإبادة الجماعية. إن الخطط المحلية والإقليمية والكونية للولايات المتحدة هي التي تفرض المنطق المتضمن في التفكير والتخطيط العسكري. إن التنفيذ ما هو إلا مرآة للقصد. وكما قال موريس وشارف، "ليس من الضروري أن يكون الفرد على علم بكافة تفاصيل سياسة أو خطة الإبادة الجماعية"، فتمت التنفيذ كاف لاستنتاج الجريمة⁵³.

ب- تطبيق الإبادة الجماعية في العراق⁵⁴

طالما أننا فهمنا الدوافع فإن الكشف عن الوسائل يصبح أمر أكثر سهولة. مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة كان لديها من الأسباب ما يجعلها ترغب – في سياق منطقها الخاص – في تدمير العراق كدولة وشعب. أما الوسائل التي استخدمتها في تدمير الدولة وفي محاولتها تدمير الشعب فإنها تتبع من وتتوافق مع تلك الأسباب: لقد سعت الولايات المتحدة بشكل خاص إلى: (1) تدمير العراق ماديا وثقافيا وعلى الأخص عسكريا بحيث لا يتمكن من بناء نفسه مرة أخرى كقوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية؛ (2) تحطيم العراق كدولة وشعب واستبدال الدولة بثلاث كيانات متصارعة وضعيفة أو أكثر بناء على الائتماءات الإثنية والطائفية التي تكون بمثابة المقدمة لتدمير الهوية العربية الإسلامية للعراق. إن تطبيق هذين الهدفين سوف يسمح بنهب ثروات وموارد العراق والتحكم في موقعه المركزي من أجل تحقيق التفوق الكوني مما يخدم مصالح إسرائيل، الحليف وأداة العدوان الإقليمية للولايات المتحدة، كما أنه سوف يحوو آخر ما تبقى رسميا من الحركة القومية العربية.

إن مشروع التدمير المتقصد هذا – الذي مثل المادة القانونية للإبادة الجماعية – مستمر منذ 17 عاما. وبشكل عام فإن نمط القصد لا يقبل الجدل. فقد أدى إلى حوالي مليون ونصف حالة وفاة بين العراقيين بسبب العقوبات كما أدى إلى حوالي مليون قتيل من بين العراقيين منذ شنت الولايات المتحدة حربها غير الشرعية. إن ذلك هو بكل المعاني، وبالمعنى القانوني أيضا، عملية إبادة جماعية.

1- تدمير العراق ماديا وبشكل دائم

لقد بدأت عملية تدمير العراق مع العقوبات في عام 1990 ومع حرب الخليج في عام 1991. من ناحية لم تكن تلك الحرب من أجل تحرير الكويت. بل كانت الطلقة الأولى في معركة أوسع مع أجل تدمير العراق بما يعني التدمير التام لقدراته العسكرية والمدنية من أجل استبدال دولة العراق بكيان ضعيف يبقى في حاجة دائمة لمساعدة الولايات المتحدة وفي نفس الوقت تحطيم اقتصاده بهدف تحطيم إرادة الشعب العراقي ونهب ثرواته فيما بعد. في ظل نظام العقوبات أصبح العراق من حيث أمواله

⁵³ Virginia Morris and Michael P Scharf, *The International Criminal Tribunal for Rwanda* (NY: Transnational Publishers, 1998).

⁵⁴ لمعلومات أكثر راجع <http://heyetnet.org/en/> و <http://uruknet.info/> , <http://albasrah.net/>

واقْتصاده تابعاً لمجلس الأمن، حيث تدار ميزانيته بواسطة قوى أجنبية، إلى أجل غير منظر⁵⁵.

لقد كان ذلك هو بداية تفتيت العراق كدولة وشعب. أما الغزو الأرضي فبيدأ حين تثبت السياسة المطبقة أنها غير قادرة على تنفيذ أهدافها.

في اتهامه لبوش بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية يقدم فرانسيس بويل وصفا جيدا لحرب الخليج عام 1991 وأهدافها:

لقد استمر القصف لمدة 42 ساعة. لم يقابل القصف بالمقاومة من قبل السلاح الجوي العراقي ولا بصواريخ أرضية مضادة للطيران أو للصواريخ. لقد كان العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه من الناحية العملية. كانت أغلب الأهداف منشآت مدنية. لقد قامت الولايات المتحدة عن قصد بقصف وتدمير مراكز الحياة المدنية بما في ذلك الأحياء التجارية والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس وأماكن الإيواء والمناطق السكنية والمواقع التاريخية والسيارات الخاصة والمكاتب الحكومية المدنية. في أثناء هجومه الجوي، بما في ذلك قصفه العنيف فوق المدن والقرى والريف والطرق السريعة قام السلاح الجوي الأمريكي بالقصف والتدمير بدون تمييز. لقد كان الهدف من تلك الهجمات هو تدمير الحياة والممتلكات وبشكل عام إرهاب السكان المدنيين في العراق. لقد كانت النتيجة النهائية لذلك هو القتل والعقاب الجسدي بدون تمييز للرجال والنساء والأطفال، صغاراً وكباراً، أغنياء وفقراء، من كل الجنسيات والأديان. ان جهد وهدف حملة القصف هذه ضد الحياة والمنشآت المدنية كان هو التدمير المنهجي للبنية التحتية العراقية وترك العراق في حالة سابقة على مرحلة التصنيع. لقد قامت الولايات المتحدة عمداً بقصف وتدمير عسكريين عراقيين غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم؛ كما استخدمت القوة المفرطة؛ وقتلت جنوداً كانوا يسعون إلى الاستسلام ويحاولون الفرار أفراداً وبدون نظام، وكانوا في كثير من الأحوال غير مسلحين ويعيدون عن مناطق القتال؛ كما قتلت عشوائياً وعن عمد جنوداً عراقيين؛ ودمرت مواد بعد وقف إطلاق النار. لقد استخدمت الولايات المتحدة أسلحة ممنوعة قادرة على إحداث الدمار الشامل والتسبب في القتل العشوائي والمعاناة غير الضرورية ضد أهداف عسكرية ومدنية. كما استخدمت المتفجرات الجوية ضد قوات باقية في مواقعها ومناطق مدنية وحقول بترول ومدنيين وعسكريين هاربين بطول طريقيين سريعيين ما بين الكويت والعراق⁵⁶.

إن التدمير المادي للعراق لم ينته مع وقف إطلاق النار الذي يفترض انه وضع حداً لحرب الخليج في عام 1991. لقد كشف الجنرال مايكل ج. دوجان، الرئيس السابق للسلاح الجوي الأمريكي، عن نوايا الإدارة الأمريكية حين قال في منتصف صيف 1991 أنه إذا حدثت حرب أخرى، "فسوف نقصف العراق ونعيده إلى العصر الحجري".

في واقع الأمر، فإن في مرحلة ما بعد حرب الخليج كانت دفاعات العراق قد دمرت منهجياً بواسطة الغارات الأمريكية البريطانية المتعددة تحت دعوى المناطق التي فرضت فيها مناطق حظر طيران من طرف واحد وبشكل غير قانوني – بداية في الشمال في أبريل 1991 ثم مع ذلك في الجنوب⁵⁷. بالتالي، وعلى العكس مما يفترض في العادة، فإن احتلال العراق لم يبدأ في 2003 بل بدأ في عام 1991. إذا كان الاحتلال هو وضع يتصف بوضع منطقة من مناطق دولة ما تحت سلطة قوة عسكرية أجنبية – كما هو معرف في اتفاقية لاهاي الرابعة⁵⁸ – فإن العراق منذ ذلك الوقت يعتبر فعلياً تحت الاحتلال من حيث فقدانه لسيطرته العسكرية الفعلية على ثلثي أراضيه على الأقل.

كذلك كان لنظام مناطق حظر الطيران أجندة إضافية: (1) فقد فرض أمراً واقعاً يشمل تقسيم العراق إلى ثلاثة مناطق تتطابق مع أجندة التقسيم السياسية⁵⁹؛ (2) وفر الغطاء السياسي للاستهداف المستمر للبنية التحتية العسكرية والمدنية للعراق؛ و(3) وفر الغطاء الجوي للولايات المتحدة لتجميع قوى المعارضة المتأمرة وكذلك للولايات المتحدة وإسرائيل أن تدرب الميليشيات العراقية الانفصالية والتي سوف تحل محل الجيش الوطني فيما بعد.

إضافة إلى نظام عقوبات الأمم المتحدة أضيف برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن السلاح والذي كانت مطالبه من العراق دائمة

⁵⁵ بنص كلام مارتن إنديك، أهم صانعي السياسات الشرق أوسطية في المجلس الأول للأمن القومي في عهد الرئيس كلينتون، "نحن لن نرضي إذا أُطيح بصادم حسين قبل أن نوافق علي رفع العقوبات" <http://thewashingtoninstitute.com/templateC07.php?CID=61>

⁵⁶ Francis Boyle, "Flashback: US War Crimes During the Gulf War," 2 September 2002, <http://counterpunch.org/boyle0902.html>

⁵⁷ <http://ccmep.org/usbombingwatch/2002.html>

⁵⁸ Laws and Customs of War on Land (Hague IV) 18 October 1907, <http://yale.edu/lawweb/avalon/lawofwar/hague04.htm>

⁵⁹ Richard Becker, "Is the U.S. Attempting to Dismember Iraq?" <http://globalpolicy.org/security/sanction/irqbckr.htm>

التغيير. إن أمر التحقق بنسبة 100% كان مستحيل التطبيق بالكامل سواء من الناحية الفنية وكذلك حسب رأي المفتشين السابقين. إضافة لذلك، فإن مقالا نشر في الواشنطن بوست في عام 1999 نص على أن "مخبرات الولايات المتحدة قد أرسلت عمالها وأجهزة تجسسها على مدى ثلاث سنوات لتتغلغل في فريق الأمم المتحدة المنوط بحظر انتشار السلاح في العراق بهدف التجسس على القوات العسكرية العراقية وذلك دون علم هيئة الأمم المتحدة التي استخدمت لتغطية تلك الأعمال، وذلك طبقا لموظفين في حكومة الولايات المتحدة ولوثائق صنفت كوثائق لعمليات سرية"⁶⁰. كما ظهرت معلومات مماثلة في عام 2003 تقول بأن المملكة المتحدة قد سربت معلومات خاطئة بخصوص الأسلحة لكي تتمكن من استخدام التفقيش كغطاء سياسي.

لقد سمحت مناطق حظر الطيران وعمليات التفقيش على السلاح معا للولايات المتحدة وحلفائها بقصف العراق كيفما شاءوا على مدى ثلاثة عشر عاما في مرحلة ما قبل الغزو. وتحت دعوى التفقيش على السلاح على وجه الخصوص تم نسف أو قصف العديد من المصانع والمدارس ومصانع كيميائية ذات صفة مدنية بل وأي شيء آخر اشتبه في صلته، حتى ولو صلة بعيدة، بالأداء العسكري الممنوع.

باسم مناطق حظر الطيران قامت الولايات المتحدة وحلفاءها بقصف البنية التحتية وخطوط الاتصال والمنشآت الدفاعية والكثير من الأهداف غير العسكري، تحت زعم حماية السكان المدنيين. وعلى حين كانت الإدارة الأمريكية تطلق الأكاذيب بخصوص سعيها نحو إيجاد حل دبلوماسي "للأزمة العراقية" التي كانت تخطط لها، بدأت عملية التركيز على الجنوب في يونيو 2002 التي تضمنت قصفًا كثيفًا أسفل خط 33 تحت دعوى "التلويح" تمهيدا للغزو. في سبتمبر 2002 وحده أسقط السلاح الجوي الأمريكي على العراق 54.6 طنا من القنابل، أي قبل شهر من قرار الكونجرس بشن الحرب.

مع بداية الغزو البري تصاعد التدمير العسكري والمدني للدولة العراقية بشكل شديد. ومع حملة القصف الجوي المسماة "الصدمة والرعب" تحولت الدولة العراقية - المدانة على اعتبار أنها "الذراع القمعي" لحزب البعث العراقي - تحولت بكل عناصرها البشرية وبنيتها التحتية إلى هدف للتدمير. وإذ أدرك الجيش العراقي أن قواته غير متوازنة مع قوات الغزاة الأجانب وبعد معركة مطار بغداد حيث استخدمت الولايات المتحدة أسلحة غير تقليدية، تفرق الجيش وتحول جزء كبير منه إلى السرية ليواصل القتال في حرب عصابات سابقة التخطيط.

أما رجال الشرطة، فمثلها مثل باقي السكان، بقوا في المنازل. وتولت الميليشيات، التي دخلت إلى بغداد مصاحبة بالقوات الأمريكية، تولت عمليات انتهاك القانون وفرض العقوبات التي طال انتظارها لها، وقامت بنهب وحرق كافة المؤسسات العامة (الوزارات، المستشفيات، المدارس، المتاحف، المكتبات، المؤسسات الثقافية، الخ) دون أي تدخل من القوات الأمريكية التي أمرت بالألا تتدخل. لم يبق شيء ذو قيمة مملوك للدولة العراقية دون أن يسرق، أما ما هو غير ذلك فقد تم تدميره. إن سياسة tabula rasa قد وصلت إلى حد محو العراق الحديث والقديم كليهما. وقد كانت النتيجة دولة في حالة من الصدمة الوطنية وحالة من التحضير للمواجهة بين الاحتلال وجهاز الدولة العراقية التي تحول إلى العمل السري.

الأمر الثاني الصادر عن الحاكم المدني الأمريكي ل. بول بريمر كان حل الجيش الوطني العراقي⁶¹، تاركا أربعمئة ألف رجل جيد التدريب والخبرة بدون مورد مباشر للحياة وجاعلا العراق بدون قوى وطنية شرعية قادرة على الدفاع عن سكان وأراضي العراق. إضافة إلى نهب المؤسسات المدنية فقد تم تنظيم النهب المنهجي للتجهيزات العسكرية ومخازن السلاح⁶² التي تركت بلا حماية من قبل قوات الاحتلال التي أدعت وجودها على التراب العراقي لكي تنزع سلاح الدولة العراقية بالقوة. أما الأجهزة الثقيلة في مخازن السلاح الوطنية فقد كان مصيرها إما البيع كحديد خردة أو نقلها إلى الشمال. كما تم إدانة رجال الجيش

⁶⁰ "الولايات المتحدة تتجسس علي العراق عن طريق الأمم المتحدة"

المقال نشر بجريدة The Washington Post 2 يناير 1999

<http://washingtonpost.com/wp-srv/inatl/daily/march99/unscom2.htm>

ويذكر أن ال UNSCOM تم حلها في عام 1999 واستبدلت بفرق الأمم المتحدة للمراقبة، التحقق والتفتيش (UNMOVIC)

وفي عام 2003 توصلت ال UNMOVIC الي أن ال UNSCOM قد قامت بتفكيك البرنامج العراقي للأسلحة الغير تقليدية خلال التسعينيات.

⁶¹ CPA Order #2, "Dissolution of Entities," 23 August 2003, [http://cpa-](http://cpa-iraq.org/regulations/20030823_CPAORD_2_Dissolution_of_Entities_with_Annex_A.pdf)

http://cpa-iraq.org/regulations/20030823_CPAORD_2_Dissolution_of_Entities_with_Annex_A.pdf

⁶² James Glanz and William J Broad, "Looting at Weapons Plants Was Systematic, Iraqi Says," *New York Times*, 13 March 2005. <http://globalpolicy.org/security/issues/iraq/unmovic/2005/0313systematic.htm>. James Glanz, "Arms Equipment Plundered in 2003 Is Surfacing in Iraq", *New York Times*, 17 April 2005.

<http://globalpolicy.org/security/issues/iraq/unmovic/2005/0417surfacing.htm>

بكونهم "أتباع صدام".

لقد تم تدمير أو سرقة العدد الحربية والأجهزة والسجلات، وقتل أو اعتقال العاملين، كما اعتبرت الأيديولوجية العسكرية للعراق – من حيث هو جيش يدافع عن وحدة العراق والأمة العربية، اعتبرت سياسة عنصرية وطائفية. أما الجيش العراقي القوي والممتلك للخبرة والذي أنشئ في عام 1921 والذي دافع عن وحدة دولة العراق كما شارك في الدفاع عن فلسطين والأردن وسوريا فسوف يستبدل بالميليشيات الكردية الانفصالية والميليشيات الموالية لإيران. إن مهمة الجيش الجديد ليست هي الدفاع عن وحدة وتماسك العراق، وإنما الدفاع عن الاحتلال وعملاءه المحليين ضد شعب العراق الذي أصبح اسمه "الإرهابيون" أو "الصداميون".

وتركت حدود العراق بدون حماية. وجاءت شركات الأمن الخاصة التي تم التعاقد معها كمرتزقة لتخلق نظاما موازيا من الخوف والخطر ولتعمل متحررة من أي محاسبة قانونية⁶³. وبدأت ميليشيات القوات الطائفية التي جاء بها الاحتلال بدأت في العمل بطول الأراضي العراقية وعرضها. وفي نفس الوقت بدأت موجة من الاغتيالات تستهدف الطيارين والمهندسين والعلماء وضباط الجيش، على حين تشير التقارير إلى الربط ما بين تلك الاغتيالات وبين أجهزة المخابرات في إسرائيل وإيران المشكوك في كونها قد أعدا قوائم للاغتيال. ومع انتشار السلاح في كافة أنحاء البلاد، وأصبح الاختطاف يهدد الأمن المدني اليومي إضافة إلى الابتزاز والقتل الجماعي. وبسرعة بدأت الجثث تظهر في شوارع بغداد.

بالتوازي مع الحملات العسكرية قامت الولايات المتحدة منذ عام 1990 بانتهاج سياسة قسدية تستهدف إضعاف العراق اقتصاديا لكي تضمن أن العراق لن يقدر على استعادة عافيته بعد التدمير المنهجي لبنية التحتية خلال حرب الخليج عام 1991 ومن ثم لكي لا يتمكن من استعادة وضعه كبلد نامي اقتصاديا. إن عقوبات الأمم المتحدة التي منعت البيع الحر للبتترول بداية من 1990 كان لها أثر مدمر على الاقتصاد العراقي ومن ثم بالضرورة على غالبية المواطنين العراقيين. فغالبية السكان العاملين في العراق في عام 1990 كانوا يعملون في القطاع العام وبالتالي كانوا معتمدين على موارد البتترول التي كانت إلى ما قبل 1990 تمثل 90% من الدخل القومي للعراقي.

وحيث أن العراق كان دولة رفاهية، فإن إضعاف الخدمات العامة كان له تأثير على كافة المواطنين العراقيين. فقد استمرت العقوبات من عام 1996 تدمر التجارة والبنية التحتية وذلك رغم برنامج النفط مقابل الغذاء الذي استهدف ظاهريا تخفيف أثر تلك العقوبات والذي كان يعتمد على حصص محدودة حتى عام 1998 ومن بعدها أصبح البرنامج موضوعا للتقيد الشديد⁶⁴. إن قرار المنع المتعلق بالمواد "مزدوجة الاستخدام" لم يستثن حتى الورق⁶⁵. كما سوف تلعب العقوبات دورا في التقسيم الفعلي للعراق: حيث تم استثناء المنطقة الكردية الشمالية من حظر الطيران مما سمح للميليشيا الكردية بالازدهار وترسيخ حكمها الذاتي بعيدا عن الحكومة المركزية. وأحد جوانب حزمة القرارات التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر يوم 3 ابريل 1991 كان تشكيل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التي قدرت قيمة التعويضات المطلوبة اثر حرب الخليج واستنزفت ثلث موارد نفط العراق (المحددة في ظل العقوبات) لدفع قيمة التعويضات، وذلك طوال فترة العقوبات حين كان اقتصاد العراق مكبلا وكان 500 من أطفال العراق يموتون شهريا. هذا الوضع يستمر حتى الآن حيث وصلت قيمة التعويضات المطلوبة إلى 352.5 بليون دولارا أمريكيا⁶⁶. على النقيض من ذلك سمح للعراق في ديسمبر 1996 في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء أن يصدر النفط مقابل المعونات الإنسانية، بقطر ما قيمته 2 بليون دولار من النفط كل سنة أشهر. في واقع الأمر، لم يكن العراق يملك ما يمدد بأسباب الحياة بل ووصل إجمالي حصيلة دخله الشهري من النفط ما يساوي 15 دولارا لكل عراقي. في نوفمبر 2001، وإثر شعورهم بالسخط تجاه ما وصفوه "بالإبادة الجماعية" كتب كل من دنيس هاليداي وهانز فون سبونيك (وكلاهما منسقين لأعمال الإغاثة التابعة للأمم المتحدة): "إن الحقيقة المقلقة هي أن الغرب يحتفظ بشعب العراق كرهائن"⁶⁷.

بعد الغزو، يمكن تلخيص استراتيجيات الولايات المتحدة في العراق في جملة واحدة: الخصخصة بواسطة القوة العسكرية. القرار رقم 12 للحاكم المدني بريمر والذي بدأ تطبيقه في 7 يونيو 2003 ألغى كافة الرسوم والجمارك وضرائب الاستيراد ورسوم الترخيص ورسوم أخرى شبيهة لكافة السلع التي تدخل أو تخرج من العراق وكذلك كافة القيود التجارية الأخرى التي يمكن أن

⁶³ CPA Order #17, "Status of the CPA, MNFI, Certain Missions and Personnel in Iraq," 27 June 2004, http://cpa-iraq.org/regulations/20040627_CPAORD_17_Status_of_Coalition_Rev_with_Annex_A.pdf

⁶⁴ <http://globalpolicy.org/security/sanction/iraq1/2002/paper.htm>

⁶⁵ <http://iraqwar.org/list.htm>

⁶⁶ <http://www2.unog.ch/uncc/status.htm>

⁶⁷ Hans Von Sponeck and Denis Halliday, "The Hostage Nation," 29 November 2001, <http://zmag.org/halsponiraq.htm>

تنطبق على مثل تلك السلع⁶⁸؛ القرار رقم 17 منح المتعهدين الأجانب، بما فيها شركات الأمن الخاصة، حصانة تامة أمام القوانين العراقية⁶⁹؛ القرار رقم 39 سمح بخصخصة مائتي مشروع مملوك للدولة العراقية و100% من الملكية الأجنبية للأعمال التجارية العراقية والمعاملة الوطنية للشركات الأجنبية والتحويل غير المقيد والمعفي من الضرائب لجميع الأرباح والأموال الأخرى إضافة إلى ترخيصات ملكية تصل مدتها إلى أربعين عاماً⁷⁰؛ القرار رقم 40 حول القطاع المصرفي بين ليلة وضحاها من نظام تديره الدولة إلى نظام خاضع الآليات السوق وذلك من خلال السماح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى العراق واقتناء ملكية ما يصل إلى 50% من البنوك العراقية⁷¹؛ القرار رقم 49 أسقط معدل الضريبة على الشركات من 40% إلى 15%. كما حددت ضريبة الدخل بـ 15%⁷²؛ أما القرار رقم 81 فقد منع المزارعين العراقيين من استخدام طرق الزراعة التي استخدموها على مدى قرون⁷³. حيث أصبح من غير القانوني في العراق ممارسة ما هو شائع في جميع أنحاء العالم من تخزين البذور ذات القيمة الخاصة من سنة إلى السنة التالية.

أما النتائج فقد كانت كالتالي: (1) ارتفاع في معدلات البطالة إلى ما يزيد على 70%، (2) النهب المنهجي بواسطة الشركات متعددة الجنسيات؛ (3) انتشار الفساد بمعدل غير مسبوق؛ و(4) فرض نظامين من الاقتصاد: اقتصاد الكسب غير المشروع المقتصر على المنطقة الخضراء وغياب الاقتصاد كلية في باقي العراق، فيما يعرف باسم "المنطقة الحمراء".

2- تدمير العراق كدولة وكشعب

في سعيها إلى تدمير العراق كدولة وكشعب اتخذت الولايات المتحدة مسارين: (1) تشويه عروبة الدولة العراقية وحزب البعث العراقي – وهو عبارة عن حركة غير طائفية وطنية قوامها ستة ملايين من المتعاطفين – وصدام حسين؛ و(2) دعم وتمويل وتنظيم الجماعات الطائفية في المعارضة العراقية.

فيما يتعلق بسياسة تدمير الشعب العراقي المعرف بكونه مكون من مواطنين عراقيين، بدأ بوش الأب الخطوة الأولى بتشجيع تمرد "الأكراد" و"الشبيعة" ضد الحكومة المركزية العراقية في عام 1991 حين كان الجيش العراقي يتعرض للتفتيت بما يفيد بأن من يحكموهم هم من "السنة". على حد تعبير فرانسيس بويل: "لقد قام بوش بتشجيع ومساعدة المسلمين الشيعة والأكراد على التمرد ضد الحكومة العراقية مما أدى إلى انتشار العنف ما بين الأشقاء والهجرة والتعرض للمخاطر والجوع والمرض وآلاف القتلى. بعد أن فشل ذلك التمرد قامت الولايات المتحدة بالغزو واحتلت مناطق من العراق بدون سلطة شرعية من أجل تأجيج الانقسام والعنف في داخل العراق."⁷⁴

لقد أجبرت عقوبات الأمم المتحدة العراق، كدولة وكشعب، على العزلة التامة. وحين أصبح الرئيس صدام حسين وبالتالي حزب البعث العراقي هو الموضوع المركزي للتشويه المستمر من قبل الولايات المتحدة، أصبح كل عراقي من غير الأكراد محلاً للشبهات، وذلك منذ عام 1991. ومع تصوير صدام حسين على أنه شيطان بدأت عملية الخطاب التي سوف تضعف مفهوم المواطنة العراقية ذاته: فرض الطائفية في الادعاءات، المشكوك في أمرها الآن، بأن "صدام حسين قتل الأكراد بالغاز" و"أنه قمع الشيعة" وأنه حكم باسم "الأقلية السنية". أما حزب البعث، الذي يمثل عنصراً مركزياً في إدارة الدولة، فقد صنف خطأ على أنه "سني" كما وصف الأكراد العراقيين والشيعة العراقيين بأنهم أكراد وشيعة فقط – وهو نفس منطق الإشاعات الذي سوف يسمح فيما بعد باستهداف السنة لمجرد كونهم سنة.

⁶⁸ CPA Order #12, "Trade Liberalisation Policy," 26 February 2004, <http://cpa-iraq.org/regulations/CPAORD12.pdf>

⁶⁹ CPA Order #17, "Status of the CPA, MNFI, Certain Missions and Personnel in Iraq," 27 June 2004, http://cpa-iraq.org/regulations/20040627_CPAORD_17_Status_of_Coalition_Rev_with_Annex_A.pdf

⁷⁰ CPA Order #39, "Foreign Investment," 20 December 2003, http://cpa-iraq.org/regulations/20031220_CPAORD_39_Foreign_Investment_.pdf

⁷¹ CPA Order #40, "Bank Law," 19 September 2003, http://cpa-iraq.org/regulations/20030919_CPAORD40_Bank_Law_with_Annex.pdf

⁷² CPA Order #49, "Tax Strategy for 2004," 20 February 2004, http://cpa-iraq.org/regulations/20040220_CPAORD_49_Tax_Strategy_of_2004_with_Annex_and_Ex_Note.pdf

⁷³ CPA Order #81, "Patent, Industrial Design, Undisclosed Information, Integrated Circuits and Plant Variety Law," 26 April 2004, http://cpa-iraq.org/regulations/20040426_CPAORD_81_Patents_Law.pdf

⁷⁴ Francis Boyle, "Flashback: US War Crimes During the Gulf War," 2 September 2002, <http://counterpunch.org/boyle0902.html>

في الخفاء، ثم فيما بعد علانية، بدأت الولايات المتحدة في تمويل الميليشيات الطائفية وجماعات المعارضة. ان مؤتمر المعارضة الذي عقد برعاية الولايات المتحدة في عام 1992 في صلاح الدين (على الأرض العراقية وبضمانات أمنية أمريكية في انتهاك واضح للسيادة العراقية) بلور الأفكار التي سوف تستبدل النظام السياسي لحكم حزب البعث العراقي: تقسيم طائفي للعراق وحصص طائفية في الحكومة. وسوف يلي ذلك عقد من محاولات فاشلة لتوحيد تلك المعارضة حول تفاصيل تقسيم العراق. وبحلول عام 1998 أصبحت سياسة الولايات المتحدة الرسمية، التي أعلن عنها في قانون تحرير العراق، أصبحت هي "تغيير النظام، بما في ذلك التمويل الرسمي لجماعات المعارضة الطائفية. وبعد حوالي شهر ونصف من صدور ذلك القانون بدأت الولايات المتحدة حملة قصف شديدة في كافة أنحاء العراق. كما قامت المخابرات المركزية الأمريكية بدعم وتمويل عدد من محاولات الانقلاب.

بعد سنوات من التأمير عقد في لندن في ديسمبر 2002 المؤتمر الوطني العراقي (الذي كانت المخابرات المركزية تموله قبل عام 1998 ثم أصبح يموله الكونجرس الأمريكي بعد عام 1998 والذي يرأسه أحمد جليبي) واتفق على الحصص التي سوف تحصل عليها الأحزاب "المعارضة" التي جمعتها الولايات المتحدة في نظام الحصص الطائفية. وحيث أنه لم يكن من الممكن استبدال الدولة العراقية وحركتها الوطنية بدون "العنصر" الإسلامي فقد بلور مؤتمر لندن أيضا اتفاقا ما بين الولايات المتحدة وإيران بشأن كيفية وطبيعة استبدال نظام صدام حسين: تحالف بين الانفصاليين الأكراد الموالين للولايات المتحدة الأمريكية؛ ليبراليين عراقيين موالين للولايات المتحدة (المؤتمر الوطني العراقي والتحالف الوطني العراقي بقيادة إياد علاوي)؛ والإسلاميين الموالين لإيران تحت قيادة محمد باقر الحكيم من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI)⁷⁵.

هذا الجسم المكون من ممثلي الشعب المرضي عنهم من الولايات المتحدة والممثلين للمكونات الافتراضية للمجتمع العراقي – الشيعة، الأكراد، الليبراليون – سوف يمهّد الأرض للإعلام لتبرير الغزو البري وسوف يوفر المرشحين للحكومة الانتقالية الأولى التي سوف تعينها الولايات المتحدة. وسوف تصمت أصوات الشعب العراقي وكذلك أصوات قوى المعارضة الحقيقية المجتمعة في لندن يوم 23 فبراير 2003 التي عارضت أجندة الولايات المتحدة بشأن الحرب غير الشرعية والتدخل في الشؤون الوطنية العراقية بواسطة قوى أجنبية⁷⁶.

إن مرحلة "التدمير الخلاق" في المجال السياسي العراقي تبدأ وتستند إلى حملة إعلامية غير مسبوقه موجهة للرأي العام العالمي والعراقي وتعتمد على مصطلحات طائفية وعلى هويات وهمية كما أنها سابقة على الغزو. مضمون تلك الدعاية يتضمن التالي: (1) "لقد تم قتل الأكراد بواسطة الغاز" ومن ثم يجب حمايتهم وإعطاءهم حقوقا خاصة. إن ذلك في الواقع هو مقدمة للانفصال ولتفتيت الدولة العراقية؛ (2) "الشيعة هم الأغلبية" – وهو تأكيد لا يستند إلى أي أساس حيث أنه لم يتم عمل أي تعداد يمكن الاعتماد عليه – كما أنهم مقموعون ليس فقط من قبل نظام صدام وإنما أيضا طوال تاريخهم و"العملية الديمقراطية" ما هي ببساطة إلا بشائر العدالة الاجتماعية؛ (3) "السنة هم المجرمون" ويعارضون "العراق الجديد" بسبب فقدانهم للامتيازات ولسلطتهم في قمع الآخرين؛ (4) "العراق هو تكوين صناعي" مكون من ثلاث مناطق منسجمة: الأكراد في الشمال والسنة في الوسط والشيعة في الجنوب.

هذه الدعاية تحمل في داخلها تشويشا مقصودا للفروق بين الهوية الإثنية والهوية الطائفية: الشيعة والسنة ليسوا عربا ولا أكرادا؛ الأكراد ليسوا مسلمين، لا شيعة ولا سنة؛ ولا يوجد شيء اسمه "العراقيون" وإنما فقط خليط بين السنة والشيعة والأكراد. أما كل باقي مكونات المجتمع العراقي من تركمان وأشوريين ومسيحيين آخرين وبيزيديين وصابنة Sabbits فقد تم تجاهلهم تماما.

إن هدف هذه الدعاية هو تسهيل تدمير الولايات المتحدة للدولة العراقية. الأمر الأول، الذي تحول إلى قانون بواسطة المندوب المدني الأمريكي بريمر، كان تجريم حزب البعث بأكمله⁷⁷. معنى ذلك أنه تم في لحظة واحدة تجريم مائة ألف عضو من الكوادر الإدارية كما حرموا من شغل المواقع الحكومية. المسكوت عنه هو أن 58% ممن استهدفتهم لجنة الولايات المتحدة للقضاء على البعث كانوا من الشيعة. وفي مكان الدولة الملغية تم وضع وفرض القانون الإداري الانتقالي الذي شرع لتسريح الجيش وخصخصة الاقتصاد. كذلك تم تجريم المقاومة المدنية والسياسية للاحتلال بالقانون، كما تم تجريم المقاومة السياسية والمدنية لمشروع الخصخصة الأمريكية.

⁷⁵ Ghassan Atiyyah, "Fixing it: the London conference, Tehran deal, and beyond", 1 September 2003, http://opendemocracy.net/conflict-iraqivoices/article_872.jsp

⁷⁶ See "On Democracy in Iraq," Documentary, dir. Hana Al Bayaty, 2003, 52mins.

⁷⁷ CPA Order #1, "DeBaathification of Iraqi Society," 16 May 2003, http://cpa-iraq.org/regulations/20030516_CPAORD_1_De-Ba_athification_of_Iraqi_Society_.pdf

أي شخص لم يؤيد القانون الإداري الانتقالي منع من المشاركة في "العملية السياسية"، التي اختصرت هي ذاتها إلى المنافسة بين القيادات الطائفية. وبذلك أصبح مجال السياسة العراقية كله مصاعا من قبل الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تدعي أنها تعلم من هم ممثلو الشعب العراقي أفضل مما يعرف الشعب العراقي ذلك. إن القانون الإداري الانتقالي، في واقع الأمر، يقطن اغتراب الشعب العراقي عن السياسات الديمقراطية. كما أن قرار مجلس الأمن رقم 1546 الصادر في يونيو 2004 ينتهك مواد ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية الدول حين "يرحب" ويصادق على "إنشاء حكومة عراقية مؤقتة" كاملة السيادة" كمرحلة على الطريق نحو عراق مستقل وديمقراطي وفيدرالي، حيث يعني ذلك الاعتراف بنتائج فعل غير قانوني ارتكبه دولة ألا وهو الغزو.

أما المرحلة التالية من القمع العام فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين: (1) فرض انتخابات غير شرعية؛ و(2) فرض دستور دائم مستند إلى القانون الإداري الانتقالي. وبطول العراق وعرضه يحاول الاحتلال أن يخلق ثلاث حالات من الأمر الواقع: (1) حكم ذاتي في الشمال للأكراد مع وعود بتمثيل سخي في البرلمان وضم كركوك الغنية بالبتروك مما يسمح للاحتلال بتبرير "عملية الديمقراطية" وفي نفس الوقت استخدام الميليشيات الكردية كأداة لقمع المقاومة العراقية؛ (2) دعم رجال الدين الإسلاميين في الجنوب مقابل دعم السيستاني للعملية السياسية ومقابل فتواه الملزمة لجميع الشيعة بالاشتراك في الانتخابات الوطنية؛ (3) المنطقة الوسطى المعرفة بأنها سنية والمعرضة لموجات من العنف والقتل والإرهاب.

قبل وبعد الانتخابات استهدفت موجات من العنف والاعتقالات العشوائية المجتمعات السنية. كما زادت عملية الحط من شأن حزب البعث وارتباطه بالسنة. فالمصادر الإعلامية بدأت تتحدث عن "الإرهابيين السنة" و"الموالين لصدام"، والمثلث السني "و"مثلث الموت" و"القاعدة السنية" في عملية تنبئ وتستهدف تدمير هوية العراق العربية الإسلامية الموحدة وفكرة المواطنة والجنسية العراقية في حد ذاتها. إن تلك الدعاية الطائفية سوف تلعب دورا مباشرا في محاولات لاحقة لإشعال الحرب الأهلية وسوف تساهم في التطهير الطائفي لأحياء مدنية كاملة وسوف تبرر محو مدن بأكملها في المناطق ذات الأغلبية السنية بواسطة القوى العسكرية. أما قيام تلك المناطق بالمقاومة ردا على العدوان العسكري الأمريكي فيعتبر دليلا على الطبيعة السنية للمقاومة، والتي تعتبر بالتالي طائفية ويجب قمعها. وهكذا فمن أجل تحقيق أهدافه يقوم الاحتلال الطائفي باتهام الشعب العراقي ومقاومته بالطائفية. إن ما يسمى "بالعملية السياسية" هو في واقع الأمر مسرحية لا يحق لجمهورها أن يبذل الموضوع. فعلى حين يقبع العراق تحت الاحتلال الفعلي وغير الشرعي، وعلى حين انتفت حرية التعبير السياسي بسبب تصفية حزب البعث وقمع السنة، وعلى حين يعجز المواطنون العراقيون عن إثبات كونهم مواطنين بسبب غياب الملفات⁷⁸ - التي دمرت في عمليات النهب - والمؤسسات الحكومية، وعلى حين يشترط للمشاركة السياسية قبول القانون الإداري الانتقالي، وعلى حين نجد أن المرابيين والمنظمين للانتخابات هم من الدعاة المعروفين بدفاعهم عن الاحتلال، وعلى حين تتم العملية السياسية تحت تهديد بنادق الاحتلال، وعلى حين يمكن أن تفقد حصتك من الغذاء أو حتى حياتك إذا لم تدلي بصوتك كما ينبغي، كيف يمكن لأحد أن يتصور أن تكون النتيجة تعبيراً حقيقياً عن الشعب العراقي؟ إن تلك الانتخابات يمكن تلخيصها في مثل عراقي يقول: "إذا اخترت أرنبا فسوف أعطيك أرنبا؛ وإذا اخترت غزالا فسوف أعطيك أرنبا." إن المسرح العام يجهز من أجل تشييد عراق مقسم.

وهكذا سوف تستند الانتخابات فقط على القوائم الطائفية وهي القوائم الرئيسية التي حظيت بالتمويل الأمريكي الكريم وبالتغطية من قبل الإعلام المدعوم من الولايات المتحدة. وسوف يقاطع خمسين في المائة من العراقيين الانتخابات رغم التجويع الذي سوف يدفعونه ثمنا لعدم المشاركة. أما البرلمان الوطني الجديد، فسوف يتضمن الأجندات المتضاربة لضمان استمرار حالة عدم الاستقرار. إن "العملية السياسية" التي تفتقد إلى أي شرعية لا يمكن إلا أن تزيد من حدة المواجهة بين الاحتلال والشعب العراقي. إذ كيف يمكن وضع دستور دائم من قبل برلمان لا يمثل السكان تمثيلا عادلا ولا يمكن أن ينجح في ضمان التعايش السلمي في المجتمع؟

إن الانتخابات الهزلية والعملية السياسية لن يستطيعا التغطية على الفجوة القائمة بين العراق الحقيقي والخطط الحقيقية للاحتلال. فالاحتلال الحقيقي يستخدم القوة العسكرية لفرض نموذج. و"العملية السياسية" تسعى ببساطة إلى خلق زمرة تعمل لصالح أو تقبل خطة الاحتلال لتدمير العراق. وكما هو الحال بالنسبة للانتخابات فإن دستور 2005 سوف يمر تحت تهديد البنادق بواسطة استفتاء.

إن القانون الإداري الانتقالي بشرع لتدمير العراق كدولة وشعب. ففي مواد الرئيسية وصيغته المشوشة يؤدي هذا القانون إلى: (1) إلغاء مفهوم الجمهورية العراقية الموحدة؛ (2) إلغاء مفهوم المواطنة؛ (3) إلغاء مفهوم العراق كبلد عربي إسلامي.

⁷⁸ Saad Kiryakos, "Destroying Iraq's Public Records," July 2003, <http://globalresearch.ca/articles/KIR307A.html>

ومسودة قانون النفط – الذي هو لب استراتيجية النهب للاحتلال الأمريكي – إذا تم تمريرها سوف تساهم في التقسيم الفعلي للعراق من خلال تقليص مصدر تمويل الحكومة المركزية كما أنها سوف تفتح الطريق أمام الملكية الأجنبية للنفط العراقي. طبقاً للدستور غير الشرعي فإن لقانون النفط المقترح، والذي لم يتمكنوا من تمريره حتى الآن، هدفين: (1) إنهاء كافة أشكال الإدارة العامة لصناعة النفط العراقية وذلك من خلال الانفتاح على راس المال الخاص؛ و(2) إصدار قوانين تطبيقية بخصوص النفط في المناطق الكونفيدرالية في تجاهل لوجود وضرورة وجود عراق موحد ذي حكومة مركزية.

إن هذين المبدئين هما بمثابة دعاية سياسية لإلهاب الأحلام والصراعات المحلية أكثر منها قانون حقيقي لتنظيم صناعة النفط العراقية. فكل المهتمين بصناعة النفط في العراق بما فيهم شركات النفط العالمية يعلمون انه من المستحيل إدارة صناعة النفط إلا بواسطة كيان مركزي، سواء كان عاما أو خاصا وأن هذه المبادئ سوف تؤدي إلى صراعات لانتهائية بين العراقيين.

إن مشروع الولايات المتحدة للنفط يتضمن تقديم الحقول المنتجة للبتروول في كركوك للأكراد في الشمال وتقديم حقول البتروول في الجنوب للشيعا وإجبار منطقة الوسط – التي يطلقون عليها اسم "السنة" والتي تملك، تبعا لبعض التقديرات، ضعف ما يملكه الشمال والجنوب مجتمعان – على تقديم بترولها للشركات الأجنبية. إن أجندة الاحتلال بشأن النفط هي فقط إشعال الصراعات بين العراقيين. الجميع يعلم أن تلك الأجندة غير قابلة للتحقيق. فإن حقول البتروول، من الناحية الفنية، لا تحترم الطائفية ولا الإثنية. كما أن قوانين الاحتلال غير ملزمة للعراقيين. وسياسيا، يعتقد كل العراقيين إن النفط هو ملك للأمة وأن خصصته هي عملية نهب وخيانة.

قبل بداية الإبادة الجماعية في عام 1990 كان العراق دولة عربية حديثة تقودها ثقافة الطبقة الوسطى. وقد أصبح الآن شيئا أقرب إلى الجحيم بالنسبة لمن يعيشون فيه. فقد أثر "التدمير الخلاق" الذي تمارسه الولايات المتحدة على كافة جوانب حياة المجتمع ككل. وبسبب تفتيت الدولة أهلكت الطبقة الوسطى. كما أن الاغتيالات التي استهدفت كافة فئات الأساتذة والأكاديميين والكوادر والفنيين وصفت بحق على أنها فرض "الخيار السلفادوري"⁷⁹ في العراق. إن ذلك لم يؤد إلى عشرات الآلاف من جرائم القتل فحسب مما دفع بما تبقى من الطبقة الوسطى، التي صمدت في مواجهة الموجة الأولى من الهجرة أثناء فترة العقوبات، إلى المنفى، وإنما أدى أيضا إلى تجريد العراق من ثقافة الطبقة الوسطى مما ترتب عليه انهيار القيم الاجتماعية على كافة الأصعدة.

كذلك، فقد انهارت كافة إمدادات الرفاهة نتيجة لتفكيك الخدمات الاجتماعية العراقية في سياق مناهضة حزب البعث وتشجيع القوى الطائفية والإقطاعية التي لا تفهم سوى المحاباة والمحسوبية. ومع اتساع حالة الحرمان زاد التسول بين الأطفال بنسبة 450%. كما تفاقمت الجرائم ومشكلات الدعارة واقتصاد المخدرات. إضافة إلى الابتزاز والاختطاف الذي أصبح يشكل اقتصادا كاملا موازيا. والتهمير القسري حرم آلاف من الأسر من ممتلكاتها. وبالنسبة لغير القادرين على الهرب يبقى الاقتصاد الوحيد المتاح هو التعاون والذي يكاد أن يكون إبادة جماعية من نوع آخر. وبدلا من دعم الاحتلال من خلال الانضمام إلى الجيش العراقي أو الشرطة العراقية اختار الملايين الفقر مع الكرامة.

كذلك كان لاستهداف النساء الأثر المدمر ذاته. فقد كانت النساء العراقيات في المركز من تاريخ العراق على مدى أجيال. وبعد أن كانت نساء العراق يتمتعن بالحرية والتقدم المنصوص عليهما في قوانين حمائية عراقية في الفترة السابقة على الاحتلال والتي ألغاهما الاحتلال، أصبحت النساء العراقيات حبيسات المنازل، مئات الآلاف منهن أصبحن أرامل؛ الآلاف تعرضن للاغتصاب وسوء المعاملة؛ والملايين أجبرن على الاحتجاب مع صعود الأصولية الإسلامية الطائفية. إن العنف الذي تعرضت له النساء العراقيات قد أصاب المجتمع العراقي بصدمة عميقة. والاعتقالات الواسعة للرجال دفعت الكثير من النساء نحو الفقر بعد أن انفصلن عن أزواجهن. كذلك فإن صعود الطائفية تسبب في انهيار آلاف الأسر وارتفعت معدلات الطلاق بشكل كبير وأصبح على الكثير من النساء أن يصرعن من أجل إطعام أنفسهن وإطعام أطفالهن.

إن مناخ القمع العام الذي ترتب عن كل ما سبق مس حياة كل العراقيين بعمق، كأفراد وكجماعة. فارتفع معدل الاضطرابات العقلية والذهانية، وعلى اثر التعرض الدائم للكوارث والموت فقد شهد عام 2007 عزل مجتمعات بأكملها بواسطة جدران كونكريتية مما زاد العزلة ما بين الجيران والأقارب وأدى إلى حالة من الاعتقال الإداري الفعلي للملايين. والاقتصاد الموازي المبني على الابتزاز والعنف أدى إلى إعادة توزيع جبرية للثروة؛ الكثير من العائلات أجبرت على تقديم كل ما تملكه كهدية. كما تتيتم مئات الآلاف من الأطفال.

⁷⁹ <http://brusseltribunal.org/BritishBombers.htm>

في المجال الاجتماعي انتهجت استراتيجية التصفية هذه منذ البداية. تقول هناء البياتي: "بتدمير الدولة العراقية قام الاحتلال بمحو أي وسيط ممكن بينه وبين الشعب العراقي ومن ثم كان عليه أن يواجه ذلك الشعب مباشرة"⁸⁰. لم يكن فقط مضطرا لذلك، بل إنه أراد ذلك واستهدفه. لكن، بعد أربع سنوات من المقاومة، يمكننا القول إن الشعب العراقي قد أثبت كلام سارتر: إذا كانت الولايات المتحدة تريد كسر ذلك الشعب فسوف يتحتم عليها أن تصفيهم إلى آخر امرأة وطفل ورجل.

3- مقاومة الإبادة الجماعية

من بين القليلين في الغرب الذين اتخذوا موقفا متضامنا مع العراق أثناء فترة العقوبات والذين زاروا البلد الذي دمرته الهجمة غير المسبوقة لحرب الخليج في 1991، يصف الكثيرون منهم قدرة العراق على البقاء حيا تحت العقوبات على أنه أمر يرتقي إلى "المعجزة". فقد قام العراقيون ببراعة وتصميم بإعادة بناء البنية التحتية المدنية التي تم قصفها تماما وسويت بالأرض كما بثت شاشات التلفزيونات ذلك في كافة أرجاء العالم. في مواجهة تلك الهجمة غير المسبوقة التي تضمنت واستهدفت التجويع واستنزاف الخدمات الأولية لم يتفتت الشعب العراقي بل زاد قوة.

بعد الغزو البري بدأت المقاومة العراقية في اليوم الثاني لاحتلال بغداد بقتل جندي أمريكي في الأعظمية. وبحلول يونيو 2003 كانت المقاومة من القوة التي تسمح لها بإعلان برنامج للتحرر الوطني. الواضح الآن أن تلك المقاومة كان يجري تحضيرها بالتوازي قبل الغزو كأسلوب وحيد لشعب صغير العدد لمواجهة قوى عسكرية عظيمة.

وحتى قبل النهاية المفترضة للعمليات العسكرية الأمريكية الكبرى تصاعدت عمليات المقاومة المستهدفة لقوات الاحتلال وتمركزت في بغداد والمدن المحيطة بها. فقد كان من الواضح بالنسبة لكافة المخططين العسكريين، سواء في الجيوش الغازية أو في الجيش الوطني الممزق، إن السيطرة على بغداد هي أمر ضروري للسيطرة على مجمل الأراضي العراقية.

منذ 2003 وحتى اليوم كانت هناك أربع محاولات للسيطرة على بغداد وتهدة الأجواء بها. وحيث أن العراق بلد مركزي بشكل خاص فإن كافة الطرق التي تقطع البلاد وتربطها بالدول المجاورة إما أنها تؤدي إلى أو تبدأ من العاصمة. ومنذ بداية الاحتلال كان من الطبيعي أن تركز المواجهات بين المقاومة والقوات متعددة الجنسية على السيطرة على تلك المحاور. فالاحتلال لن يقدر على فرض الاستقرار على العراق دون إخضاع بغداد والأقاليم المحيطة بها. والمقاومة العراقية إذ تنمو بداية من 2003 سوف تعمل بالأساس في العاصمة ومن حولها لكي تقطع أي مصدر للدعم أو حرية للحركة لقوات الاحتلال عبر البلاد. إن نجاح استراتيجية المقاومة تلك سوف تكلف الولايات المتحدة ملايين الدولارات.

بسبب غرورها وجهلها وحساباتها الإمبريالية فإن الولايات المتحدة تقوم يوميا بقمع كل من الفلوجة والرمادي وسامراء وبعقوبة والحلة كمعاقل للمقاومة "السنية". وحقيقة الأمر إن تلك المدن قد أصبحت معروفة لدى العالم بأسره ببساطة لأنها أوائل المدن الواقعة على الطرق التي تربط ما بين بغداد والأردن وسوريا وتركيا وإيران والخليج العربي تباعا. ونتيجة لحملة القصف والاعتقالات العشوائية اليومية فقد اشتدت المقاومة المدنية والمسلحة في تلك المناطق، مما يستخدم فيما بعد كدليل على صحة الدعاية الأمريكية.

أما فيما يتعلق ببغداد، فهي تاريخيا مدينة متعددة الاثنيات والثقافات حيث لا أغلبية لأي مجتمع اثني أو طائفي فيها. أما المناطق المحيطة بالعاصمة العراقية فهي تاريخيا وثقافيا مناطق وطنية ومعادية للاحتلال. ومما يدل على ذلك تعاطفها وتعاونها مع حركات المقاومة التي تشكلت عبر المحاولات المتلاحقة من قبل القوى الإمبريالية لاحتلال العراق من خلال احتلال العاصمة سواء كان ذلك في زمن المغول أو البريطانيين.

إن غرور وجهل استراتيجي الولايات المتحدة قد دفعهم إلى الاعتقاد إنهم ببث الفرع والفساد سوف يتمكنون من تدمير الحس الوطني العراقي والهوية العراقية. كما تصوروا أنهم بهجومهم على السنة سوف يكسبون الأكراد والشيعية. لكنهم نسوا العوامل التي تقف عقبة أمام افتراضاتهم النظرية: (1) لا يوجد في العراق كله منطقة إثنية أو طائفية خالصة. إن كتلة هامة من السكان السنة في الجنوب وحولي مليون كردي في بغداد يوضحون هذا الأمر؛ (2) ثلث

⁸⁰ Hana Al Bayaty, "Iraq's Sectarian Myth," *Al-Ahram Weekly*, Issue 747, 16-22 June 2005.
<http://weekly.ahram.org.eg/2005/747/re7.htm>

الزيجات العراقية هي زيجات مختلطة ما بين المجتمعات المختلفة؛ (3) غالبية القبائل العراقية مكونة من السنة والشيعة معا؛ (4) الطبقة الوسطى العراقية الواسعة هي بالأساس علمانية؛ (5) الهوية العراقية لا علاقة لها بالدين، أو العرق أو الإثنية؛ (6) المصالح الطبقية أكثر أهمية للناس من الإيديولوجيات؛ (7) العراقيون جميعهم ورثة الحضارات ذاتها وأخرها الحضارة العربية الإسلامية؛ (8) أكثر من 80% من العراقيين عرب وفخوريين بكونهم كذلك.

في عام 2004 بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من مشروعها حين قامت بالهجوم على الفلوجة والنجف. فقد كان من الواضح وقتها أن الاحتلال كان يعيى جميع العراقيين ضد مشروعه. وبغض النظر عن طبيعة الدعاية فقد أدرك العراقيون إن الولايات المتحدة تريد إخضاعهم بالقوة وإن الديمقراطية ما هي إلا كذبة. وبحلول عام 2004، وإذ فشلت الولايات المتحدة في كسر شوكة حركة المقاومة المتصاعدة وبسبب طبيعة حرب العصابات حيث لا يمكن التمييز ما بين السكان والمقاتلين، سعت الولايات المتحدة إلى مزيد من استهداف السكان.

إننا ندخل الآن في مرحلة من القمع المتزايد موجهة على وجه الخصوص إلى مناطق الوسط في العراق، وذلك بالتوازي مع "عملية سياسية" طائفية مفروضة عسكرياً من قبل الولايات المتحدة. فبعد أن قام بتفتيت الجيش اعتمد الاحتلال بالأساس على الميليشيات الطائفية من ذوي الروابط المحلية والوطنية الضعيفة إضافة إلى جيش عراقي حديث التجنيد مشكل أيضاً حسب الحصص الطائفية والذي يشهد له حتى اليوم بأنه ضعيف التجهيز والتدريب وغير قابل للاعتماد عليه. وقد لجأ الاحتلال إلى تكتيكن مختلفين عسكرياً: (1) نشر الفزع والاعتقالات المخططة مسبقاً، (2) حملة من الهجوم على المدن والاحياء والاعتقالات العشوائية.

وفي محاولته تقسيم الشعب العراقي وطمع مقاومته الشعبية قام الاحتلال بشن عديد من "العمليات السوداء" التي هي عبارة عن عمليات هجومية أمريكية وبريطانية سرية على المناطق المسكونة من قبل الشيعة مثل الأسواق والمساجد ومحطات الأوتوبيسات، الخ. وبعدها يتم اتهام المقاومة الشعبية بارتكاب تلك العمليات بهدف تجريمها وحرمانها من دعم مجمل السكان. لكن المقاومة المسلحة العراقية أدانت وأكثرت مسؤوليتها عن كافة عمليات قصف المساجد وأماكن التجمعات المدنية للسكان التي استهدفت تقسيم وإرهاب السكان العراقيين كما أن أي من تلك العمليات لم يتم التحقيق بشأنها من قبل ما يسمى بالحكومات العراقية الشرعية المتعاقبة.

وطوال فترة محاولات إجراء انتخابات غير شرعية ونشر الدعاية التي تجرم حزب البعث وربط البعث بالسنة، كانت موجات الاعتقالات العشوائية يعقبها مباشرة قصف وتدمير لمدن بأكملها (كما في ذلك الفلوجة وتلغفر والقائم وحديثة والرمادي وسامراء). واستمرت فضائح جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في التزايد إضافة إلى العقاب الجماعي من خلال الحرمان من الطعام والاعتقالات الموسعة للذكور من السكان. وقد وصل استهداف الطبقة المتوسطة المتعلمة من قبل الميليشيات وفرق الموت المدعومة من الاحتلال إلى ذروته في أواخر عام 2004، خاصة في بغداد مع الآلاف من حالات الاختفاء وبدأت الهجرة من العراق بحيث وصل عدد المهاجرين بحلول عام 2007 إلى حوالي أربعة ملايين مهاجر.

لقد أثبتت المقاومة العراقية، من خلال الدعم الشعبي، إنها قادرة على جمع المعلومات أسرع من قوات الاحتلال وإنفاقها السخي. وأحد أشد الضربات التي تلقاها الاحتلال كان ذلك الهجوم على صالة الطعام داخل أحد القواعد العسكرية الأمريكية بالقرب من الموصل مما أدى إلى قتل 19 جندي وإصابة 59 آخرين⁸¹. أما السكان العراقيون، المحتضنون للمقاومة، فقد أصبحوا في ذلك الوقت هدفاً دائماً للاحتلال، لكن ذلك الهجوم رفع من درجة تشكك الولايات المتحدة حتى في عملائها. كما أن الشعور بعد الأمان، حتى داخل ثكنات الاحتلال المحصنة والتوتر الشديد بسبب انعدام الثقة في المترجمين المحليين، بدأ في تحطيم الروح المعنوية لقوات الاحتلال.

بعد موجات شديدة من القمع العشوائي رفضت منطقة الوسط في العراق المشاركة في "الانتخابات" على حين دعا رجال الدين في الجنوب، القابع تحت الاحتلال البريطاني، بالمشاركة تحت دعوى ان ذلك سيمكن من انتخاب برلمان يطالب بوضع جدول زمني للانسحاب. أكثر من 50% من السكان قاطعوا تلك الانتخابات مما نزع عن تلك "العملية السياسية" شرعيتها. وعلى حين وقف السكان متضامنين ضد الخطط الأمريكية زاد تصميم الاحتلال على استخدام

⁸¹ <http://counterpunch.org/patrick12222004.html>

هذا الاختلاف في الموقف من أجل تحريض العراقيين على بعضهم البعض. منذ تلك اللحظة بدأت الولايات المتحدة في محاولة بناء "جيش جديد" من خلال الإدماج غير الشرعي للميليشيات الطائفية داخل الجهاز الأمني وهي الميليشيات التي لا تحمل الولاء للحكومة المركزية وتتصرف إلى حد كبير خارج نطاق سيطرتها.

بحلول بدايات عام 2006 كانت محاولات تهديئة بغداد قد فشلت للمرة الثالثة. ورغم الاعتقال العشوائي والابتزاز وأخذ الرهائن وعزل المدن بالجران والحرمان من الطعام وجملة انتهاكات حقوق الإنسان كانت المقاومة رغم ذلك تطور سلاحها واستطاعت أن تقود ما يقرب من ألف هجوم شهريا ضد الاحتلال. إرادتها غير قابلة للكسر كما أن المتطوعين الجدد ينضمون إليها بشكل يومي.

وفي فبراير 2006 وفيما بدا وكأنه محاولة يائسة لفرض الحرب الأهلية، قام الاحتلال وميليشياته بتنظيم قصف مسجد القبة الذهبية في سامراء، وهو واحد من أكثر الأماكن قدسية بالنسبة للشيعة في جميع أنحاء العالم. وكما هو متوقع، ففي خلال ساعات قليلة قامت الميليشيات الطائفية بحرق المساجد السنوية في كافة أنحاء بغداد كما قامت بقتل أعداد ضخمة من المدنيين في اغتيالات جماعية، وذلك كله تحت حماية وإشراف غطاء جوي تابع للاحتلال. إن تلك الحملة من أجل الإبادة الجماعية بيد الميليشيات الحكومية هي أمر لم يتوقف ولازال مستمرا إلى يومنا هذا.

ومع فشل العملية السياسية بسبب استحالة ظروف الحياة الطبيعية التي يتعرض لها العراقيون والإنجازات العسكرية والسياسية والأخلاقية للشعب العراقي ممثلا في المقاومة – أي الجيش الشرعي العراقي – حاولت الولايات المتحدة استخدام المحكمة غير الشرعية التي أنشأتها في اغتيال أعضاء في الحكومة العراقية الشرعية كنوع من الدعاية. إن مصير الرئيس صدام ومحاكمته غير الشرعية على وجه الخصوص قد استخدمتا من أجل إحياء الطائفية وفي محاولة لتقسيم التيارات المختلفة في المقاومة فيما بينها وبين أطرافها المختلفة.

ورغم أن المقاومة العراقية ليست وليدة شخص أو حزب أو طائفة أو دين، إلا أن المحاكمة التي رفضت التعامل مع صدام حسين كأسير حرب، استهدفت إحياء فكرة أن صدام حسين يساوي البعث الذي بدوره يساوي السنة التي بدورها تساوي العروبة. لقد كان هدفها السياسي هو منع المقاومة من الدفاع عن الدولة العراقية بتصويرهم كمداغين عن صدام والسنة فقط. كذلك استخدمت المحاكمة لإشغال الانقسامات الطائفية حيث انه من المعروف إن كبير المحققين كان شيعيا كما كان رئيس القضاة من الأكراد.

وكما هو الحال مع العملية السياسية، فإن مسرحية "عدالة المنتصر" المنحازة والمزورة كانت في الواقع تعلن عن طبيعة الكيان الذي ينوي الاحتلال تأسيسه بدلا من الدولة العراقية. إن الجرائم المدعى بها على صدام حسين تكاد تشعب دلالتها مقارنة بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوة الغاشمة للولايات المتحدة الأمريكية. لقد نجح صدام حسين، بما أبداه من كرامة وانتماء عراقي، نجح في إقناع العراقيين انه لم يكن طائفيا وانه ظل معاديا للإمبريالية. لقد عكس، حتى آخر نفس، رفض الشعب العراقي لكل محاولات إخضاعه.

ونظرا لفشل المحاكمة في تحقيق أهدافها السياسية فإن الإعدام ذاته وتوقيته وطريقة تنفيذه والمنفذين له (والذي لا شك في انه سوف يكون إعداما علنيا تحت إشراف الحكومة الشيعية) قد استخدم من قبل الاحتلال لنفس الهدف القائم ألا وهو تأجيج الانقسامات الطائفية وخلق فراغ في قيادة حزب البعث والمقاومة العراقية. إن جلال المشهد الأخير في حياة الرئيس الشرعي للعراق أمام المشنقة قد أوضح للجميع أن الاحتلال قد استنزف جميع أوراقه السياسية. كما أجبر الاحتلال أيضا على إدراك إن تيار البعث، المتمثل في مصداقية الرئيس، يمثل العمود الفقري للمقاومة ضد الاحتلال وأن ذلك التيار يشهد نهضة جديدة من خلال المقاومة.

حين قامت الولايات المتحدة بشنق صدام على اعتبار انه رمز فقد كانت تستهدف خلق أزمة في القيادة ما بين الحرس القديم والبعثيين الشباب الجدد المقاومين – أي تخلق مواجهة بين ثقافتيهما. كان الهدف هو تقسيم الحركة وكشف المرشحين المحتملين للمساومة وكذلك التوضيح للمقاومة المدنية انه لا حدود لما يريده الاحتلال. الشنق، الذي تم تنفيذ في اليوم الذي يعتبره المسلمون يوما للتسامح – في عيد الأضحى – كان يفترض فيه أن يحمل إهانة وجرحا إضافيا للمسلمين والعرب في كافة أنحاء العالم. لكن تلك الحسابات أثبتت أنها فاشلة. فقد اشتدت المقاومة وأعلنت أن ألف صدام سوف ينهض في مكان صدام حسين.

إن أيا من الدستور أو البرلمان لم يتمكن من تحقيق الهدف المركزي للولايات المتحدة. فبعد أن دمروا الدولة العراقية أثبت عملاء الولايات المتحدة، الذين انتقتهم بنفسها، أنهم غير قادرين على بناء دولة قادرة على تأدية دورها كدولة بأي شكل كان. وفي الواقع هناك دولة موازية مكونة من المقاومة العراقية، المسلحة والسياسية والشعبية. وإذ تواجه الولايات المتحدة فشلها هذا فإنها تحاول أن تنهض عملائها بفشلها أملا في أن يساعدها ذلك على كسب قلوب العراقيين.

إن ذلك هو بمثابة نقطة الدخول إلى استراتيجية التصفية في المجال السياسي. فما من صديق للأمريكان. وبشكل مبرمج بدأت تبرز فوق السطح معلومات وأسرار حول سجون حكومية سرية. كما بدأت تعقد الاجتماعات الطارئة طوال الوقت وكثرت الانتقادات العلنية لرئيس الوزراء التابع المالكي. وفي هذه الأثناء تعج المنطقة الخضراء بالحركة. بينما يمنح البرلمان العراقيون أنفسهم أجازات صيفية لشهرين في صيف 2007 وتتناثر الإشاعات عن طلب العديد منهم للجوء إلى الدول الغربية – وهو الخيار الذي اتخذته القاضي الرئيسي في محاكمة صدام حسين في خلال أيام من الإعدام العاجل للرئيس.

في المجال العسكري تتوازي استراتيجية التصفية مع ما عرف في عام 2007 باسم "زيادة القوات". ففي العاشر من أكتوبر 2006 اشتبكت قوات المقاومة مع الاحتلال في معسكر قاعدة فالكون، حيث يتم الحفاظ على مخزون الذخيرة لمجمل إقليم بغداد، وحيث قتل عدد غير معلن عنه من قوات الاحتلال إثر احتراق المعسكر بأكمله، مضيئا سماء بغداد. هذا القتل سوف يكلف الاحتلال بليون دولارا أمريكيا. لقد كان هذا الهجوم جيد التخطيط والتنفيذ بالدرجة التي تجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تستمر في إخفاء حقيقة أنها تواجه جيشا غني بالخبرة.

الانتقام لن يعرف الرحمة. ففي تجاهل لتوصيات تقرير بيكر هاميلتون ورغم المخاوف التي يعبر عنها التقرير بشأن أحوال الجيش الأمريكي، يأمر بوش بزيادة التواجد العسكري الأمريكي وبعيد انتشار القوات الأمريكية في الأحياء العراقية، بعد أن أمضوا الجزء الأعظم من عام 2006 في حصونهم. وإذ نجحت المقاومة المسلحة في إجهاد القوات الأمريكية لجأت الأخيرة إلى تطويق أحياء كاملة في بغداد – وهي الاستراتيجية التي تم تجربتها في مدن عراقية أخرى. وفي وسط إسقاط المقاومة المسلحة للعديد من المروحيات الأمريكية تشن الولايات المتحدة حملات قصف تتميز بعدم التناسب والعشوائية بقدر ما هي غير ذات جدوى. فيأتي رد المقاومة العراقية التي تعلن عن إسقاط طائرة ف-16.

لم يعد أمام الولايات المتحدة بدائل في "العراق الجديد". ورغم أنها تستمر في المناورات السياسية وتفاقم من تدميرها لحياة المجتمع العراقي، إلا أنه لم يعد أمامها سوى اختيارين: (1) قبول هزيمتها وخروجها المهين؛ أو (2) إبادة السكان. إن استراتيجية "زيادة القوات"، وتطويق أحياء بغداد بالجدران⁸²، ومشروع فرض نفس القيود التي فرضت على الفلوجة على 50 موقع جديد (بطاقات هوية إلكترونية، نقاط تفتيش عند كافة المداخل، السماح فقط لمن يثبت محل سكنه بالدخول)، والأربعة ملايين الذين تركوا البلاد إلى المنفى، وعدم الاعتراف بالمقاومة رغم هجومها المستمر وعملياتها عسكرية الطابع ضد الاحتلال في بغداد، كل ما سبق يكشف أن الاحتلال قد هزم، بغض النظر عن الاختيار الذي سوف يتخذه. لقد بدأ الأمر جريمة إبادة جماعية ذات هدف ولكن اليوم فإن الأمر هو إبادة جماعية بدون هدف. فيبغداد لن تخضع أبدا.

أما فيما يخص الموارد العراقية، فقد كانت الولايات المتحدة في فترة منع الطيران على العراق هي التي تقوم بتدمير صناعة النفط العراقية لكي تمنع العراق من الانتفاع من الموارد النفطية. أما بعد الاحتلال فقد أصبح الشعب العراقي هو من يمنع الاحتلال من استخدام موارد النفط وذلك لعرقلة مشروع الاحتلال الذي يستهدف إخضاع الوطن. لقد فات على الولايات المتحدة، وهي تضع خططها، أن المنطقة المركزية – التي تطلق عليها اسم المنطقة السنية – هي من يتحكم في اتصالات العراق وأنابيب بترول العراق و- لأسباب تاريخية - في الكوادر العسكرية والفنية والعلمية. حتى لو حاولت الولايات المتحدة أن تفرض سياستها التصفوية من خلال فرض برلمان موالي، إلى حد أنه يمرر لها قانون النفط الذي تريده، إلا إن ذلك سوف يفشل على المدى الطويل. فحين يرحل الاحتلال، سوف تبطل جميع قوانينه، وسوف يسعى العراقيون إلى إعادة بناء العراق مثلما فعلوا تحت نظام العقوبات: باسم ولمصلحة العراقيين.

6- تفسير الإبادة الجماعية في العراق

على ضوء السياق الاستراتيجي الذي تم توضيحه أعلاه، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فقط تملك الرغبة في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في العراق، بل أنها أيضا من وجهة نظر اليمين المحافظ الجديد كانت مضطرة إلى تبني استراتيجية الإبادة الجماعية في العراق. لقد اتخذت تلك الاستراتيجية شكلين: (1) إبادة جماعية شاملة متضمنة في، ومرتبة على هدف تدمير العراق كدولة وشعب؛ (2) إبادة جماعية خاصة تم تنفيذها من خلال تطبيق تلك الأجندة ضد جماعات بعينها داخل الشعب العراقي.

⁸² <http://brusselstribunal.org/Wall.htm>

في الحالة الأولى، فإن 13 عاما من العقوبات مضافا إليها الخراب المترتب على الاحتلال البري، كلاهما قد عرض الشعب العراقي، كجماعة وطنية محددة، وبوضوح لأحوال معيشية قادرة على أن تؤدي إلى تدميره المادي، جزئيا أو كليا. أما فيما يخص العقوبات، فتصفها الكلمات التالية لمارك بوسويت:

نظام العقوبات ضد العراق كان يستهدف، وبوضوح، الفرض القسدي لظروف معيشية على الشعب العراقي (غياب الطعام الكافي، غياب الأدوية، الخ) كقيلة بأن تؤدي إلى دماره المادي، كليا أو جزئيا. ليس مهما أن يكون لهذا التدمير المادي القسدي هدفا مزموعا هو ضمان أمن المنطقة. طالما توفر الدليل الواضح على أن آلاف المدنيين كانوا يموتون وأن مئات الآلاف سوف يموتون في المستقبل إذا استمر مجلس الأمن في فرض العقوبات، فإن ذلك الموت يتوقف عن أن يكون عرضا جانبيا غير مقصود – فمجلس الأمن كان دائما مسئولاً عن كافة النتائج المعروفة والمترتبة على إجراءاته. إن الأطراف التي تفرض تلك العقوبات لا يمكن تبرئتها من "التدمير القسدي" للشعب العراقي⁸³.

إن تدمير الدولة العراقية – الذي هو شرط ضروري لتحقيق الأهداف الكونية والإقليمية والمحلية للولايات المتحدة – كان بمثابة محاولة موضوعية لتحويل شعب العراق إلى كيان غير قابل للاستمرار، وذلك في سياق استراتيجية التقسيم والبلقنة وتدمير الهوية العربية الإسلامية الموحدة للعراق والمحو التام لفكرة أن يكون المرء "عراقيا". فقط بعد تدمير العراق كدولة وشعب تستطيع الولايات المتحدة أن تتقدم في محاولتها الفوز بموقع الهيمنة الكونية و"السيطرة كاملة الأركان". فقط من خلال تدمير الهوية العربية الإسلامية للعراقيين كان يمكن للولايات المتحدة أن تأمل في السيطرة على الكيان الجيو سياسي الذي يبلغ من العمر ستة آلاف عاما والذي اسمه العراق.

حين نتأمل في ماهية الدولة، يجب أن ننتبه إلى جانبين: (1) الدولة هي مجمل التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لشعب ما، معبر عنها من خلال اللغة والأعراف الاجتماعية والعادات ومحددات الهوية والتكوينات العمرانية وأنماط الحياة والوحدات الاجتماعية الطبيعية التي تشكل وتؤثر على الشعور بالمواطنة والتي هي بمثابة حقيقة تاريخية بغض النظر عن المفاهيم المختلفة؛ (2) والدولة هي الضامن التاريخي لاستمرار وتطور – بل والوجود ذاته – لشعب بعينه؛ إنها غير قابلة للتقسيم وتمتد عبر الأجيال، كما أنها ضرورية للبقاء ذاته.

في إشارة إلى سياسة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الغزو يقول عبد الاله البياتي:

إلى جانب السيطرة على ونهب موارد العراق الطبيعية، استهدفت خطة الولايات المتحدة الأمريكية محو مفهوم المواطنة – الذي هو أساس أي دولة حديثة. فقد ألغت السيادة ودمرت التراث والذاكرة واستولت على الثروة العراقية في محاولة لتقسيم البلاد والقضاء على انتماءاته الجيوسياسية والحضارية العربية والإسلامية. لقد حاول الاحتلال، ويستمر في محاولة، استبدال العراق بدولة خاضعة مستندة إلى الإثنية والهوية الطائفية: دولة مكونة من الأحزاب والسلالات والمراجع الدينية وليس دولة من مواطنين متساوين وأحرار. بتقسيم الدولة إلى ثلاث كيانات متناحرة أو أكثر حسب الأصول الأسرية والطائفية، تسعى الولايات المتحدة، في حقيقة الأمر، إلى رسم الخريطة تبعا للمصالح النفطية للاحتلال. إن ذلك التقسيم المخطط له كان يستدعي بالضرورة القضاء على الدولة العراقية وحل أجهزتها ومؤسساتها بالتوازي مع خطة مستمرة لخصخصة الصناعات والمباني والأراضي والخدمات المملوكة للدولة⁸⁴.

إن اجتثاث البعث هو مبرر آخر للوصول إلى نفس الأهداف. فبالنظر إلى مركزيته في إدارة الدولة، فإن تدمير حزب البعث – وهو هدف مععلن من قبل التدخل العسكري الأمريكي والذي تم التخطيط له مقدما⁸⁵ – بالضرورة عرض كامل سكان العراق لحالة من عدم الأمان والحرمان الواسع. في واقع الأمر، فإن اجتثاث البعث ليس إلا عقابا جماعيا وإشاعة كاذبة لتبرير حل الجيش والشرطة والنظام التعليمي ومجمل الكادر الإداري.

كذلك، فإن التدمير المنهجي لخدمات التعليم⁸⁶ والرعاية الصحية⁸⁷ وكافة الخدمات الأساسية⁸⁸ يوضح رفض الولايات المتحدة لإمكانية أن ينجح العراق – ومن ثم أي بلد عربي آخر – في تطوير ظروف تنميته الوطنية واستدامته المعيشية بشكل مستقل.

⁸³ Marc Bossuyt, "The adverse consequences of economic sanctions on the enjoyment of human rights," August 2000, UN Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights (E/CN.4/Sub.2/2000/33) <http://iraq.powerfoundation.org/Bossuyt.pdf>

⁸⁴ Abdul Ilah Albayaty, "Why the US will lose," *Al-Ahram Weekly*, Issue 767, 2-9 November 2005. <http://weekly.ahram.org.eg/2005/767/op8.htm>

⁸⁵ The Future Iraq Project advocated deBaathification "of all facets of Iraqi life." http://thefutureiraq.org/state/future_of_iraq/

⁸⁶ <http://brusselstribunal.org/Academics170407.htm>

إن الاغتيال المنهجي للأكاديميين⁸⁹ والمهنيين الصحيين⁹⁰ والمهندسين والصحفيين⁹¹ والعلماء والمحامين⁹² طوال فترة الاحتلال الأمريكي يكشف محاولة موضوعية لتصفية، أو للطرد القسري، الطبقة الوسطى العراقية المتعلمة التي تمتلك المهارات العلمية والتقنية والإدارية والمدنية والعسكرية اللازمة لقيادة العراق على الطريق الاستراتيجي نحو الاستقلال والديمقراطية والتنمية.

لكن مشروع الولايات المتحدة لتدمير العراق كدولة وشعب لا يمكنه إلا أن يفشل:

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن مواجهة عنيفة مع المجتمع العراقي حين قامت بتصفية الدولة العراقية وتدمير إنجازاتها ومحو ذاكرتها. ذلك أنها لم تدرك الحقيقة البسيطة التي تقول بأن المجتمع ليس مجرد حركة سياسية يمكن الانتصار عليها أو عدد من الأفراد يمكن توقيفهم أو رشوتهم أو حتى قتلهم. بل هو البشر الذين يعيشون في بلد بعينه. ومثل باقي المجتمعات الحية، فإن المجتمع العراقي يملك إمكانيات هائلة – تراث عريق وحضارات قديمة وحركة وطنية ذات خبرة. حين كان الاستراتيجيون الأمريكيين يضعون خططهم بالنسبة للعراق غاب عنهم أو تجاهلوا أن الحركات الاجتماعية تجد جذورها في حقائق صلبة وخبرات معاشة ولا يمكن خلقها اثر نزوة قرار سياسي أو من خلال أشكال الضغط المختلفة⁹³.

وطالما أن الاستراتيجيين الأمريكيين مستمرون في رفضهم لإدراك – أو طالما أن أحدا لا يجبرهم على إدراك – هذه الحقيقة، فإن الإبادة الجماعية البطيئة للعراق كدولة وشعب سوف تستمر.

فيما يتعلق بالإبادة الجماعية الخاصة، فيبدو من الواضح أن: (1) السنة في العراق كانوا مستهدفين بشكل مفرط بواسطة العمليات العسكرية الأمريكية وكذلك بخلق بيئة طائفية تجرم السنة وتسعى نحو القضاء عليهم لأنهم سنة. إن ذلك يعتبر بمثابة إبادة جماعية لمجموعة دينية كما هو وارد في اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية: (2) كذلك تم استهداف أعضاء حزب البعث ليس فقط من قبل الاغتيالات وإنما حرموا أيضا من الوسائل المادية الضرورية للعيش. لا يهم هنا أن يكون أعضاء حزب البعث ملتزمين أو غير ملتزمين بالبرنامج السياسي، حيث أن هويتهم الأساسية هي المواطنة العراقية ومن ثم فهم يمثلون، موضوعيا وأيديولوجيا، جماعة وطنية عراقية، سوف يؤدي فقدانها، كليا أو لجزء كبير منها، إلى القضاء على إمكانيات الحياة بالنسبة لدولة العراق مما يهدد وجود الشعب العراقي؛ (3) إن استهداف الطبقة الوسطى العراقية، كجماعة إثنية كما هو وارد في القانون الأمريكي، سوف يؤدي أيضا إلى القضاء على إمكانيات الحياة بالنسبة للدولة العراقية مما يهدد بقاء الشعب العراقي.

في المحصلة، فإن الطبيعة الاستعمارية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تشير، تبعا للمعايير التي وضعها سارتر، إلى أن القصد في تعمد ارتكاب الإبادة الجماعية يمثلان جزءا أصيلا من منطق تلك السياسة. كذلك فمن المؤكد أن "الخضوع" يبلغ مستوى الإبادة الجماعية بالنسبة للشعب العراقي. إن ذلك لا ينطبق فقط على المجالين الاجتماعي والثقافي في ظل القوى الطائفية المفروضة على العراق من قبل الولايات المتحدة، وإنما أيضا على المجال الاقتصادي، حيث أن استراتيجية الولايات المتحدة العامة تستهدف وبوضوح الاستيلاء على النفط العراقي والتحكم في العراق ككل كجزء من الاستراتيجية الكونية التي تستهدف التحكم في موارد الشرق الأوسط ومنطقة **Eurasia** كاملين. إن نهب ومصادرة الموارد الطبيعية الأساسية المولدة للثروة في بلد أجنبي وأمة أجنبية هي من حيث تعريفها عملا يحرم تلك الدولة والأمة من الشروط الأولية للتنمية والحياة.

كذلك، فإن "منطق" الإبادة الجماعية الممارسة من قبل الاستعمار الجديد هو منطق وارد في سياق المقاومة الشعبية. فمع اختيار الولايات المتحدة "زيادة القوات" بدل جدول زمني للانسحاب، يبدو أنها قد تبنت أيضا، وبالكامل، استراتيجية التصفية التي تم حتى الآن اختبارها وتحولها إلى محاولات لإشعال الحرب الأهلية. إن الميل العام لا يقتصر على استمرار الإبادة الجماعية البطيئة للعراق كشعب، حيث تم تدمير الدولة المركزية وخلق حالة من الحرمان الشامل، وإنما يشمل أيضا احتمال تصعيد لتصفيات واعية يحاول الاحتلال من خلالها أن يصارع من أجل البقاء في مواجهة مقاومة مدنية هائلة.

⁸⁷ <http://brusselstribunal.org/Health200307.htm>

⁸⁸ <http://csmonitor.com/2005/0811/p01s03-woiq.html>

⁸⁹ <http://brusselstribunal.org/Academics.htm>

⁹⁰ <http://wsws.org/articles/2007/may2007/irq2-m21.shtml>

⁹¹ <http://brusselstribunal.org/JournalistKilled.htm>

⁹² <http://irinnews.org/Report.aspx?ReportId=71864>

⁹³ Abdul Ilah Albayaty, "Why the US will lose," *Al-Ahram Weekly*, Issue 767, 2-9 November 2005.

<http://weekly.ahram.org.eg/2005/767/op8.htm>

بالنسبة لسارتر، هناك شرطان، في مثل هذه الحالة، يؤديان إلى السبيل الوحيد للخروج منها ألا وهو انسحاب القوى الاستعمارية بسبب: (1) اضطراب داخلي في الدولة الاستعمارية، يعارض البربرية التي تمارس باسم "المصالح الوطنية"؛ و(2) إدراك من قبل القيادات العسكرية للدولة الاستعمارية بأنه لا يمكن الانتصار في تلك الحرب، مما يترك الانسحاب كخيار وحيد.

الشرط الثاني يبدو مستوفياً. فالتمرد يتزايد داخل الجيش الأمريكي ولا يقتصر على القوات البرية. إن غرور واحتقار الحياة والتعاش، المتجسدين في أيديولوجيات ومسئولي الإدارة الأمريكية الحالية، هما ما يعوقان أعمال العقل. كما قال سارتر منذ أربعين عاماً، إن الولايات المتحدة ليست مذنبية لأنها اخترعت الإبادة الجماعية، بل إنها مذنبية لأنها "اختارت سياسة الحرب والعدوان التي تستهدف الإبادة الجماعية بدلاً من السلام الذي هو البديل الآخر الوحيد، لأن ذلك كان سيستدعي منها إعادة النظر في أهدافها الأصلية". إن هذا الذنب، بالتحديد، هو ما يلخصه وبدقة "مشروع القرن الأمريكي الجديد".

أما فيما يخص الشرط الأول، فإن الأمر يحتاج إلى دفعة كبيرة من الطاقة. إنه لمن المحزن، وإن كان حقيقياً إن الناس يميلون إلى الاعتقاد على الوحشية. إن الصمت هو أمر معدي. لكننا يجب أن نلتزم بتحليل سارتر، حيث أننا، في مجموعنا، لدينا الفرصة أن نضع حداً لكل ذلك. إنه النضال الحاسم في عصرنا هذا.

7- خلاصة

إن ما حدث في العراق يتجاوز سياسة فرق تسد. والكذبة الكبرى تكمن في وصف الاحتلال الأمريكي للعراق بكونه خطأً. إن تحليل المنطق الاستراتيجي لعملية تدمير العراق إضافة إلى فهم طبيعة الحرب الاستعمارية وتطور الاحتلال الأمريكي تكشف أن الاحتلال لم ينحرف عن أهدافه بل أن الشعب العراقي هو الذي قاوم ببسالة. وكلما استمر الوضع على ما هو عليه كلما تأكد ثبات وجدل الشعب العراقي.

إن إعلان الولايات المتحدة الحرب الكونية الدائمة قد أحيى استراتيجية الإخضاع الكامل التي تسعى إلى اختصار الحياة الإنسانية ككل إلى مكوناتها البدائية حيث يتوقف البشر عن أن يكون لهم تاريخ ويصبحون محض أشياء. ومثلما هو الحال في حالات الطوارئ الداخلية فإن الحرب الكونية "ضد الإرهاب" التي أعلنتها وتقودها الولايات المتحدة تنذر بحالة عامة من تعليق الحقوق المدنية العالمية وتمهد لعصر يعمل من أجل الهيمنة الكاملة أو التدمير الكامل. وعلى الرغم من أن العراقيين هم من يتحملون عبء ذلك إلا أنه في واقع الأمر هجوم على البشرية بأسرها.

لذلك، فإن الإبادة الجماعية التي تمارسها الولايات المتحدة في العراق هي بوضوح وبالأدلة تهديد للسلام العالمي. يجب على القانون الدولي أن ينتزع نفسه من أسس إضفاء المشروعية والإنسانية على الحرب وأن يعدل مساره لكي يجرمها بدون تردد أو لبس. وفي هذا الصدد يصبح تجريم السياسات الاستعمارية للولايات المتحدة هو الخطوة الأولى نحو صياغة العالم البديل الذي تأمل وتؤمن به الغالبية العظمى من الإنسانية. إن الإبادة الجماعية هي جريمة ينبغي أن يحق للقضاء في كل الدول، وقوانين الكثير من الدول تتضمن هذا الحق، القيام بالتحقيق الدولي بشأنها.⁹⁴ إن صمت الدول يترك المهمة لشعوب العالم.

لكي نضع حداً لتلك الإبادة الجماعية التي تتبلور أمامنا يجب توحيد الهدف بين الجبهات المتعددة المناضلة من أجل العدالة الاجتماعية. ليس من الضروري أن ينتظم العصيان المدني العالمي حول خطة واحدة. فالمقاومة تتشكل دائماً طبقاً للظروف. هدفنا يجب أن يكون تنسيق الفعاليات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وتحويل التحالفات وتجميعها في نفس الوقت الذي نمارس فيه الضغوط على جميع الجبهات.

دافع عن الإنسانية داخلك باتخاذ موقف ضد هذه الإبادة الجماعية.

إن الولايات المتحدة في واقع الأمر غير قادرة على إنجاح استراتيجيتها. فقد حكمت الولايات المتحدة على نفسها بالانتحار الأخلاقي بإتباعها سياسة الإبادة الجماعية. وشعوب العالم قادرة ويجب عليها أن تملأ الفراغ الذي سوف يتولد عن انهيارها الأخلاقي. يجب علينا أن نتذكر وأن نطلب بما يفترض أن الدول الحديثة قد سلمت به: أن البشر هم المصدر الوحيد للسيادة وأن القانون الدولي هو ميراث لتطور الحضارة الإنسانية.

إننا، إذ ندافع عن الاثنين فإننا ندافع عن الشعب العراقي.

⁹⁴ تيودور ميرون، "التجريم الدولي للأعمال الوحشية الداخلية"

American Journal of International Law 569 (1995) 89، كينيث س. راندال، "Universal Jurisdiction under International Law"، Texas Law Review، 837-835، 785 (1988) 66، المجلد 66 (1988) ص 785

8- ملحق

طبقا للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فإنه يمكن الاحتجاج بأن كل ما يلي يقع ضمن ما يمكن اعتباره أعمال إبادة جماعية في العراق في الفترة ما بين 1990-2007. جميع تلك الأعمال تم تنفيذها بواسطة القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات و/أو فرق الموت أو الميليشيات المدعومة من قبل الولايات المتحدة أو قوات الأمن العراقية تحت إمرة السلطات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

(أ) قتل أعضاء من الجماعة

استخدام مفرط للقوة بدون تمييز
قتل مفرط لعناصر الطبقة الوسطى باعتبارهم جماعة وطنية محددة
قتل مفرط للسنين باعتبارهم جماعة دينية
التدمير العمدي للبنية التحتية للكهرباء والماء.
التدمير العمدي للبنية التحتية للصرف الصحي.
اختفاء قسري واسع الانتشار
اغتيالات لأعضاء من حزب البعث بصفتهم جماعة وطنية محددة
اغتيال للأطباء كأعضاء في جماعة وطنية
اغتيال الأكاديميين كأعضاء في جماعة وطنية
اغتيال المحامين كأعضاء في جماعة وطنية
اغتيال الصحفيين كأعضاء في جماعة وطنية
القتل بواسطة فرق الموت المدعومة من الولايات المتحدة
القتل بواسطة ميليشيات طائفية مدعومة من الولايات المتحدة.
إثارة الفتنة الطائفية مما أدى إلى القتل من باب الثأر
الاستخدام الموسع لليورانيوم المشع مما أدى إلى الإصابة بالسرطان واللويميا
التدمير العمدي للنظام الصحي مما أدى إلى انتشار واسع للوفيات كان يمكن تجنبه

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة

الاستخدام الموسع للتعذيب
نظام فرض العقوبات في الفترة ما بين 1990-2003
الاستخدام المفرط للقوة بدون تمييز
الاستخدام الموسع لليورانيوم المشع مما أدى إلى الإصابة بالسرطان واللويميا والعقم والتشوهات عند الولادة
النهب القسري، الفردي والجماعي، لكافة موارد الدولة
التدمير القسري للبنية التحتية للكهرباء والمياه
التدمير القسري للبنية التحتية للصرف الصحي
التدمير القسري للتراث العراقي
التدمير القسري للمواقع الدينية
التدمير القسري للبنية التحتية المدنية العراقية
القتل بدون تمييز لعناصر الطبقة الوسطى
القتل بدون تمييز للسنين
انتشار الاختفاء القسري
اغتيال أعضاء من حزب البعث
اغتيال الأطباء
اغتيال الأكاديميين
اغتيال المحامين
اغتيال الصحفيين

دعم الولايات المتحدة لفرق الموت
دعم الولايات المتحدة للميليشيات الطائفية
إثارة الفرع العام
التحريض على الفتنة الطائفية
الاعتقالات العشوائية الموسعة
الاختطاف الموسع
الابتزاز الموسع
الاغتصاب الموسع
الفساد الموسع
الإهانة الموسعة
التحريض على ثقافة المخدرات
التحريض على الدعارة
انتشار البطالة
انتشار الإفقار
انتشار سوء التغذية
تشجيع تكوين الحيتوات
تقييد الحركة
التدمير المدني
تدمير الميراث التاريخي
التدمير الاجتماعي
التدمير السياسي

(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً،

نظام فرض العقوبات في الفترة ما بين 1990-2003

الاستخدام المفرط للقوة بدون تمييز
الاستخدام الموسع لليورانيوم المشع وتلويث موارد الأرض والمياه
النهب القسدي، الفردي والجماعي، لكافة موارد الدولة
التدمير القسدي للبنية التحتية للكهرباء والمياه
التدمير القسدي للبيئة التحتية للصحة
التدمير القسدي للتراث العراقي
التدمير القسدي للمواقع الدينية
التدمير القسدي للبنية التحتية المدنية العراقية
القتل بدون تمييز لعناصر الطبقة الوسطى
القتل بدون تمييز للسنيين
انتشار الاختفاء القسري
اغتيال أعضاء من حزب البعث
اغتيال الأطباء
اغتيال الأكاديميين
اغتيال المحامين
اغتيال الصحفيين
دعم الولايات المتحدة لفرق الموت
دعم الولايات المتحدة للميليشيات الطائفية
إثارة الفرع العام
التحريض على الفتنة الطائفية
الاعتقالات العشوائية الموسعة
الاختطاف الموسع

الابتزاز الموسع
الاغتصاب الموسع
الفساد الموسع
الإهانة الموسعة
التحريض على ثقافة المخدرات
التحريض على الدعارة
انتشار البطالة
انتشار الإفقار
انتشار سوء التغذية
تشجيع تكوين الجيوتوهات
تقييد الحركة
التدمير المدني
تدمير الميراث التاريخي
التدمير الاجتماعي
التدمير السياسي

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة،
الاستخدام الموسع لليورانيوم المشع مما أدى إلى الإصابة بالعقم والتشوهات عند الولادة
إثارة الفزع العام
الاعتقالات الموسعة العشوائية
انتشار الإفقار
انتشار سوء التغذية
تشجيع تكوين الجيوتوهات
تقييد الحركة
التدمير المدني
التدمير الاجتماعي

طبقا للمادة 3، فإن ما يلي يستوفي شروط الجريمة في العراق
(أ) الإبادة الجماعية،
كل ما ورد سابقا، منفردا ومجمعا

(ب) التآمر علي ارتكاب الإبادة الجماعية،
استراتيجية الولايات المتحدة في العراق من عام 1990 حتى الآن
التعديلات المستمرة في استراتيجيات الولايات المتحدة
كافة أعضاء القوات متعددة الجنسيات، منفردة ومجمعة
الحكومة العراقية كذراع للاحتلال
كافة أعضاء الأمم المتحدة، منفردين ومجمعين، الذين دعموا العقوبات وغزو 2003

(ج) التحريض المباشر والعلني علي ارتكاب الإبادة الجماعية،
الصدمة والرعب
تصريحات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة
تصريحات "الصقور الليبراليين" في الولايات المتحدة
الإعلام اليميني والليبرالي الأمريكي المساهم في تشويه صورة العراقيين
الإعلام اليميني والليبرالي الأمريكي المساهم في تشويه صورة حزب البعث العراقي
الإعلام اليميني والليبرالي الأمريكي المساهم في نشر التعصب وضيق الأفق في السياسة الأمريكية

(د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية،
كل ما ورد سابقاً، منفرداً و مجتمعاً

(هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية.

جميع أعضاء القوات متعددة الجنسيات، منفردين ومجتمعين
الحكومة العراقية بصفتها ذراع للاحتلال

جميع أعضاء الأمم المتحدة، منفردين ومجتمعين، الذين فشلوا في رفع العقوبات ووقف الغزو عام 2003.